



صوت الأعمال

العدد 41. يونيو (حزيران) 2020



الزراعة المحلية

أبوظبي تستثمر 100 مليون
دولار أميركي لتطوير التقنيات
المبتكرة في قطاع الزراعة

الطاقة: طموح «أدنوك» في استشراف المستقبل ينعكس في جهودها بتكريس التكنولوجيا. الصفحة 20

الشركات الناشئة: أبوظبي تعزز مكانتها بوصفها مركزاً للتحويل الرقمي والمبادرات القائمة على الابتكار. الصفحة 28

الاستيراد والتصدير: إجراءات مكثفة لدعم قطاع الاستيراد والتصدير في أبوظبي. الصفحة 40



غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
Customer Happiness Digital Platform

www.abudhabichamber.ae



Online Services

خدمات إلكترونية



Legal Services

خدمات قانونية



Abu Dhabi
Commercial Directory

دليل أبوظبي تجاري



Events & Conferences

فعاليات ومؤتمرات



Suppliers Registration

تسجيل الموردين



غرفة أبوظبي الرقمية Abu Dhabi Digital Chamber



«في أشد الأوقات صعوبة، يفتح الابتكار آفاقاً جديدة ويمهد طريقاً واضحاً للتقدم إلى الأمام»، كلمات تتسم بالإيجابية، قالها سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، مؤخراً عند تدشين برنامج «أبوظبي تلهم» الذي يعد مبادرة خاصة في تحويل التحديات الراهنة الناجمة عن جائحة كورونا إلى فرص واعدة.

هذا، ويهدف برنامج «أبوظبي تلهم» إلى طرح مفاهيم جديدة وعرض أفكار جوهرية وحلول مبتكرة، لدراسة إمكانات تعيد تشكيل العالم من حولنا. وتمتد هذه المبادرة لتشمل الأعمال والأفراد على حد سواء، لصياغة وبحث الأفكار التي من شأنها مقل المهارات والابتكارات التقنية والمحافظة على الصحة والرفاه المجتمعي.

مما لا شك فيه أن الكثير منا يسعى إلى تبني أساليب جديدة ومبتكرة لإتمام وإقامة الأعمال، وهذا هو الوقت المناسب للكشف عن أفضل الأفكار وأكثرها ابتكاراً. إنه الوقت المناسب لاتباع أساليب جديدة والاستفادة من الفرص الراهنة والتوجهات الحديثة واستكشاف الإمكانيات التي من شأنها صقل العالم من حولنا اليوم وغداً.

في هذا السياق، عمدت غرفة أبوظبي إلى تبني عدد من اجتماعات الأعمال عبر الإنترنت بين القطاعين العام والخاص لمناقشة واستشراف الأفكار التي قد تعود بالنفع على القطاعين.

كما أنني أستمر بالثناء وتقدير الحزم التحفيزية الاقتصادية والمبادرات الفعالة والإجراءات التي تطلقها حكومة دولة

الإمارات العربية المتحدة بوجه عام وأبوظبيي بوجه خاص، لدعم الاقتصاد المحلي خلال هذه الأوقات الحرجة. ويسعدني ويلهمني أيضاً مجتمع الأعمال المحلي الذي لا يدخر سبيلاً في تبني الإجراءات لضمان سير الأعمال.

ومع استشراف مستقبل أبوظبي الحافل بالتوجهات والبيانات الرقمية والبيانات يوماً بعد يوم، يسعدني أن أعلن عن تدشين موقع غرفة أبوظبي الشبكي الجديد. فخلال السنوات الماضية بذلت حكومة أبوظبي جهوداً كبيرة لتطوير والارتقاء بالمستقبل الرقمي للإمارة. ومن شأن إطلاق الموقع الشبكي الجديد أن يرسخ جاهزيتنا لتلبية متطلبات المستقبل والاستعداد بالكامل إلى التحول الرقمي الذي يشهده العالم من حولنا.

إن توفير خدمات غرفة أبوظبي رقمياً يساهم في دعم جهود الحكومة المستمرة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية فيها. وقد أصبح بإمكان أية شركة أو مستثمر أو رجل أعمال الاستثمار بأبوظبيي في أي وقت، والاستفادة من موقع الغرفة الجديد عبر منصة «تم» الرقمية.

وهذه دعوة لك عزيزي القارئ لاستكشاف خدماتنا كافة التي تتيحها غرفة أبوظبي عبر موقعها الشبكي الجديد، والذي يتسم بالأمن وسهولة الاستخدام.

محمد هلال المهيري

مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

مجلة صوت الأعمال ، مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
الإدارة والتحرير، هاتف: 971 2 617 7419؛ ب.ص: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
الإعلان والتسويق، هاتف: 971 2 617 7406؛ 971 4 427 3414؛ ب.ص: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: m.haj@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
الموقع الشبكي: www.adcci.gov.ae
للاشتراك السنوي في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب. 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971 4 427 3000 فاكس: 971 4 428 2261
connect@motivate.ae ; motivamedia.com

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

موتيفيت
ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت

إن وجهات النظر الواردة في هذه المجلة لا تعكس بمجملها وجهة نظر غرفة أبوظبي أو الناشر.

يونيو (حزيران) 2020



الصفحة 20



الصفحة 46

منارة عالمية

بعد عام على تأسيسها، تقوم منصة «Hub71» بدور مهم ومحوري في طموحات أبوظبي الرامية إلى تعزيز مكانتها مركزاً للتحول الرقمي والمبادرات القائمة على الابتكار في العالم.

مرونة عالية في الاستجابة لجائحة كورونا

دولة الإمارات العربية المتحدة، حسب الخبراء والمحللين، تعد أحد أكثر الاقتصادات مرونة، حيث تستمر في تبني عدد من التدابير والإجراءات الاحترازية لدعم الأعمال في ظل انتشار جائحة كورونا خلال العام الحالي.

الزراعة المحلية

في الوقت الذي يستثمر فيه مكتب أبوظبي للاستثمار 367 مليوناً (100 مليون دولار أميركي) لتأسيس مراكز ومرافق في أبوظبي بهدف استخدام التقنيات المبتكرة في قطاع الزراعة، أفادت أرقام صدرت مؤخراً بأن حجم الإنتاج الزراعي في الإمارة يشهد نمواً متزايداً.

نمو القطاع المصرفي المحلي

مع إصدار مؤسسات الدولة المصرفية أرقامها للربع الأول من عام 2020، تشهد خطة الدعم الاقتصادي الشاملة التي أطلقها المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة إشادة واستحساناً كبيرين.

بوابة أبوظبي للتصدير

العاصمة الإماراتية أبوظبي تكثف إجراءاتها لدعم قطاع الاستيراد والتصدير وتعزز من ترسيخ مكانة الإمارة البارزة على خريطة التجارة العالمية بوصفها بوابة رئيسة للنقل.

علاقات راسخة..

العلاقات المتبادلة بين الإمارات العربية المتحدة والهند تشهد نمواً غير مسبوق بفضل الاتفاقات الاقتصادية والاحترام الثقافي المتبادل.

الأخبار

أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

الصفحة 34



في صميم الريادة..

طموح شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في استشراف المستقبل ينعكس في جهودها بتكريس التكنولوجيا في عملياتها لدعم العوائد الاقتصادية والبيئة.

سياسات استثمارية مبتكرة

بينما تستمر مدينة خليفة الصناعية بتبني المبادرات المبتكرة وتوفير الحوافز لجذب الاستثمارات، وقّعت أكبر شركة لتصنيع مواد التغليف البلاستيكية في الهند اتفاقية مع منطقة أبوظبي الصناعية بقيمة 55 مليون درهم.



غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مظلة متكاملة لخدمة القطاع الخاص واقتصادنا الوطني



منذ 1969 Since



www.abudhabichamber.ae





مرونة عالية في الاستجابة لجائحة كورونا

دولة الإمارات العربية المتحدة، حسب الخبراء والمحليين، تعد أحد أكثر الاقتصادات مرونة، حيث تستمر في تبني عدد من التدابير والإجراءات الاحترازية لدعم الأعمال في ظل انتشار جائحة كورونا خلال العام الحالي.



«في أشد الأوقات صعوبة، يفتح الابتكار آفاقاً جديدة ويمهد طريقاً واضحاً للتقدم إلى الأمام. نهدف من خلال برنامج أبوظبي تُلهم، إلى طرح مفاهيم جديدة وعرض أفكار جوهرية وحلول مبتكرة، لدراسة إمكانيات تعيد تشكيل العالم من حولنا».

سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان،
عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي

الدولة، إلى جانب تخفيف العبء على المؤسسات التجارية والاستثمارية، وذلك بهدف دعم القطاعات الأساسية والمتأثرة لتحفيز البيئة الاقتصادية وضمان الاستدامة لريادة الاقتصاد الوطني واستمرارية الأعمال».

وأكد معاليه أن وزارة الاقتصاد تعمل على مدار الساعة لمراقبة بيئة الأعمال وتطوير الحلول الملحة ووضع الخطط التحفيزية متوسطة وطويلة الأمد لحماية المكتسبات الاقتصادية وتحفيز الاقتصاد.

هذا وأعلنت موانئ أبوظبي من جهتها، عن حزمة تسهيلات اقتصادية عبر مناطقها الصناعية والاقتصادية التابعة لها، لتذليل التحديات المادية التي يواجهها عملاؤها كافة، حيث يستطيع المتعاملون الراهنون الاستفادة من تأجيل تاريخ استحقاق الإيجار لمدة ثلاثة أشهر خلال الربع الثاني من العام الحالي، وتجميد العمل بنظام غرامات التأخير في السداد، ورسوم خدمة «توثيق».

نجحت

الإمارات العربية المتحدة في مواجهة وباء الفيروس التاجي، كورونا، منذ بدء انتشاره، حيث سعت الحكومة جاهدة لتطوير تقنيات وأدوية لمنع تفشي الوباء والتغلب عليه.

وقد تمت الإشادة بالمرونة والكفاءة التي تعاملت بها الدولة مع هذه الجائحة، ما أسهم في الارتقاء بمكانة الإمارات العربية المتحدة أحد أكثر الاقتصادات مرونة في العالم لعام 2020، ووفقاً لمؤشر مرونة الاكتتاب العام الأولي من وكالة يورومونيتر الدولية، جاءت الدولة في المركز الثالث بوصفها أكثر الاقتصادات مرونة لمرحلة ما بعد وباء كورونا بعد الصين والمملكة العربية السعودية. وقامت الوكالة خلال دراستها بتحليل بيانات ما يزيد على 100 دولة و79 سوق أسهم حول العالم للكشف عن الإجراءات الاقتصادية الجزئية والكلية التي أثرت على أداء ومرونة معاملات الطرح الأولي للاكتتاب العام. وذكر التقرير أن الأساسيات الاقتصادية الكلية والمجال للسياسات الاقتصادية القوية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وراء هذه النتائج التي تشهدها دول المنطقة. وينعكس ذلك في إعلان المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي عن حزمة اقتصادية خلال شهر مارس الماضي، بهدف دعم الشركات والمؤسسات التي تأثرت جراء تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد من انتشار وباء كورونا، فضلاً عن مواصلة الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة تبنيها عدداً من الإجراءات الجديدة التي من شأنها دعم الاقتصاد.

فقد أعلنت وزارة الاقتصاد مؤخراً، عن خفض رسوم 94 خدمة مقدمة إلى الأفراد والشركات وقطاع الأعمال. وشمل القرار قائمة كبيرة من الخدمات، خاصة تلك التي ترتبط بالابتكار والأنشطة التجارية، واستقطاب الاستثمار، إلى أنشطة الإنتاج، والتجارة، الاستيراد والتصدير. وفي بعض الحالات، تم خفض بعض من هذه الخدمات بنسبة 98% حيث يعود القرار إلى قطاع الأعمال بتوفير ما يصل إلى 113 مليون درهم خلال العام الحالي.

وأوضح معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، أن الإجراءات الجديدة تعد خطوة مميزة وذات أهمية كبرى لدعم الاقتصاد وقطاع الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المرحلة الراهنة.

وتشمل مبادرة خفض الرسوم خدمات التسجيل التجاري والوكالات التجارية وعلامات التجزئة والمنشآت والمدققين وحقوق الملكية. كما يمكن للأعمال التجارية الاستفادة من حسومات تصل إلى 25% على إجمالي رسوم الترخيص الإداري وطلبات تسجيل علامة تجارية لمنتجات غذائية أو خدمات متخصصة في شريحة واحدة أو نشر وثائق رسمية للشركات المساهمة أو الشريكة وغيرها من الخدمات.

كما جرى حسم 50% من رسوم إصدار شهادات «إلى من يهمه الأمر» للمدققين والتصديق على عقود الشركات والتصديق على عقود الشراكة وتجديد قيد فروع الشركات الوطنية في سجل مدققي الحسابات و«شهادة المنشأ» للمنتجات الوطنية، إضافة إلى حسومات بنسبة 95% على الرخص لدعم منتجات «صنع في الإمارات» و98% على تجديد الرخص نفسها.

وأضاف معالي سلطان المنصوري: «ستسهم مبادرة خفض رسوم الخدمات التي طرحتها وزارة الاقتصاد للأفراد والشركات في تقليل تكلفة تأسيس وتبني الأعمال في



← معالي سلطان
بن سعيد المنصوري،
وزير الاقتصاد.

وسيستفيد المستثمرون المستجِدون من إلغاء رسوم طلبات التسجيل الجديدة، وتقليل قيمة عقود الإيجار بنسبة 25% للسنة الأولى، إلى جانب توفير خدمات «توثيق»، وتسجيل عقود المساحات المعفاة من الرسوم، مجاناً إلى جميع أصحاب الأنشطة التجارية والصناعية.

يقول الكابتن محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي: «يشهد العالم تباطؤاً اقتصادياً نتيجة جائحة كورونا العالمية. لهذا؛ وتماشياً مع الجهود الكبيرة التي تقوم بها حكومتنا الرشيدة لدعم قطاع الأعمال وتحفيز الاقتصاد الوطني، بادرنّا بإطلاق حزمة من المبادرات التي تخفف من عبء تداعيات الوضع الراهن على أعمال متعاملينا في المناطق الاقتصادية والصناعية ومساعدتهم على تخطي التحديات التشغيلية التي يواجهونها».

↓ أعلنت وزارة الاقتصاد
عن خفض رسوم
مجموعة من الخدمات
المقدمة إلى الأفراد
والشركات وقطاع
الأعمال، حيث شمل
القرار قائمة كبيرة، خاصة
تلك التي ترتبط بالابتكار.

وأضاف الكابتن الشامسي: «تحرص موانئ أبوظبي دائماً، وفي كل الظروف، على اتخاذ إجراءات داعمة للأعمال تسهم في تحفيز الاستثمار وتعزيز المزايا التنافسية لمعاملينا، ولا تدخر وسعاً لدعمهم، والمحافظة على استمرارية ونمو أعمالهم. وتؤكد لهم التزامنا بتقديم العون في وقت الأزمات. ونحن على ثقة تامة بأننا، من خلال التعاون والوقوف صفاً واحداً، سنتمكن معاً من تخطي هذه الفترة والخروج منها أقوى من ذي قبل».





← سوق أبوظبي العالمي.

من جهتها، أعلنت سلطة مدينة خليفة الصناعية التابعة لموانئ أبوظبي عدداً من التسهيلات الجديدة للأعمال. وتشمل هذه التسهيلات توفير ما يصل إلى 25% من رسوم التسجيل وتجديده لمتعاملاتها الحاليين والمستقبليين في المنطقة الحرة، علاوة على إعفاء كامل من دفع رسوم التأمين، وإعفاء من الرسوم لمدة شهرين لجميع عمليات تجديد التسجيل التي تتم قبل نهاية شهر يونيو 2020.

وأوضح خالد المزروقي، المدير التجاري في مدينة خليفة الصناعية، أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي عماد المنظومة الاقتصادية. كما أنها تمثل محوراً رئيساً في مسيرة التنمية في إمارة أبوظبي. ولذلك فإن دعم نمو تلك الفئة الاقتصادية المهمة هو من ركائز استراتيجية مدينة خليفة الصناعية.

وأضاف المزروقي: «انطلاقاً من دورها الريادي في تمكين قطاع التجارة والصناعة والخدمات اللوجستية، لا تقتصر مسؤوليات مدينة خليفة الصناعية على منح متعاملاتها مميزات تنافسية، ولكن تمتد أيضاً إلى دعمهم في الأوقات الصعبة لتخطي الأزمات، وتمكينهم من مواصلة تطوير أعمالهم».

هذا؛ وتشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 98% من جميع الشركات المسجلة في إمارة أبوظبي، وتسهم بما يصل إلى 29% من إجمالي الناتج المحلي للإمارة، ونحو 44% من الدخل بعيداً عن النفط.

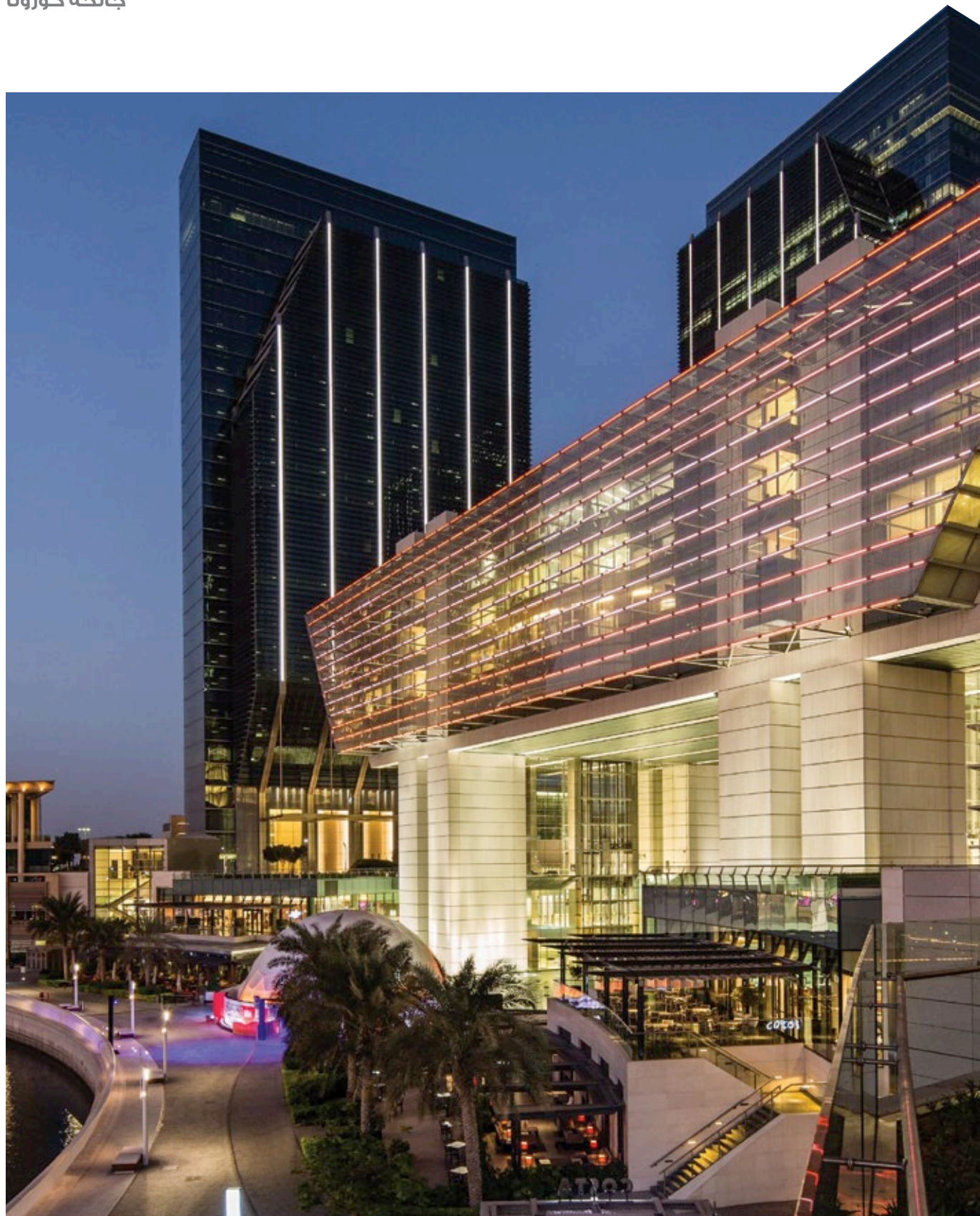
إضافة إلى ما سبق، تضم التسهيلات الاقتصادية المقدمة ثلاث شرائح، حيث تقدم الشريحة الأولى وفورات بنسبة 25% من قيمة رسوم التسجيل والتجديد لثلاث سنوات، وتقدم الشريحة الثانية وفورات بنسبة 20% من قيمة رسوم التسجيل والتجديد لمدة عامين، أما الشريحة الثالثة فتقدم وفورات بنسبة 15% على رسوم التسجيل لمدة عام واحد.

على نحو متصل، قام سوق أبوظبي العالمي مؤخراً بالإعلان عن إجراءات تحفيزية إضافية لدعم وحماية المتعاملين الراغبين والمستقبليين ضمن مجتمع أعماله. وتتضمن الإجراءات التحفيزية، تخفيضات بنسبة 50% على رسوم تأسيس شركات جديدة، وشركات ذات مسؤولية محدودة في سوق أبوظبي العالمي من ضمنها تسجيل الفروع، وستكون سارية حتى 31 ديسمبر المقبل.

كما ستحصل الشركات الراغبة في الانتقال من سلطات قضائية أخرى للعمل في السوق، على إعفاء كامل من رسوم استثمارية الأعمال حتى نهاية العام الحالي.

علاوة على ذلك، سوف تمنح الإجراءات الجديدة الشركات المسجلة في السوق والشراكات ذات المسؤولية المحدودة، إمكانية طلب تمديد مهلة تسليم الحسابات السنوية المقدرة بـ 9 شهور، مع ضرورة الالتزام بتزويد أمين السجل، بما يثبت وجود عوائق تحول دون قدرتهم على الامتثال لموعد التسليم، وفي حال الموافقة، تحصل الشركات على مهلة إضافية مدتها 3 أشهر.

تأتي هذه الإجراءات بعد أسابيع من إعلان السوق عن حزمة من الإجراءات التحفيزية تشمل تخفيضات بنسبة 50% على الرسوم الرقابية لسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى





«نلتزم بدورنا لكوننا منصة تتيح للشركات تأسيس أعمالها في سوق أبوظبي العالمي».

ظاهر بن ظاهر المهيري،
الرئيس التنفيذي لسلطة التسجيل
لدى سوق أبوظبي العالمي

↓ ميناء خليفة التابع لموانئ أبوظبي.

السوق وإعفاء كامل على رسوم تجديد التراخيص التجارية ورسوم تجديد الأنشطة التجارية ورسوم تجديد حماية البيانات الشخصية لسلطة التسجيل.

الجدير بالذكر أن سوق أبوظبي العالمي بمقره الرئيس على جزيرة المارية، يعد مركزاً مالياً عالمياً يوفر خدماته محلياً وإقليمياً ودولياً. كما تعد المنطقة المالية الحرة ركيزة رئيسة في رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث تشكل أساساً لنمو قطاع الخدمات المالية في الإمارة.

وعن هذا الإعلان، يقول ظاهر بن ظاهر المهيري، الرئيس التنفيذي لسلطة التسجيل لدى سوق أبوظبي العالمي: «نلتزم بدورنا لكوننا منصة تتيح للشركات تأسيس أعمالها في سوق أبوظبي العالمي، حيث إننا نستمر في تعزيز بيئة الأعمال المتكاملة وتطوير بنية تحتية قوية للخدمات تدعم تأسيس واستمرارية ونمو الأعمال».

وأضاف المهيري: «أطلقت سلطة التسجيل في سوق أبوظبي العالمي هذه الإجراءات لضمان توفير الدعم اللازم للجهات العاملة ضمن منطقتها وتأسيس أعمالها في مجتمعنا. وتأتي الإجراءات التحفيزية ضمن مجموعة من الإجراءات التي اتخذها سوق أبوظبي العالمي مؤخراً، حيث نسير قدماً في مسيرة النمو ونسهم في عملية الاستقرار لمؤسساتنا ونسعى إلى استمرار دعم نمو بيئة الأعمال المزدهرة. وسوف نستمر في توفير الدعم للمؤسسات الراهنة والجديدة ومساعدتها في تمكين أعمالها واستمرارية نموها على الرغم من الظروف القاهرة التي يفرضها وباء كورونا».





ويهدف برنامج «أبوظبيي تلهم» الذي أطلقه سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، في شهر مايو الماضي، إلى طرح مفاهيم جديدة وعرض أفكار جوهريّة وحلول مبتكرة، لدراسة إمكانات تعيد تشكيل العالم من حولنا.

ويرتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسة تستهدف جميع أفراد المجتمع، وتشمل الابتكار المستمر للاستثمار في القطاعات الحيوية وربط أبوظبي بالعالم، والتضامن المجتمعي لتطوير نظام إدارة المرافق الرقمية وتعزيز الوعي المجتمعي والرفاهية، والتجارب الافتراضية لربط أفراد المجتمع عبر منصات إلكترونية مبتكرة للتعليم والدراسة والترفيه. وفي هذا الشأن، يقول سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان: «في أشد الأوقات صعوبة، يفتح الابتكار آفاقاً جديدة ويمهد طريقاً واضحاً للتقدم إلى الأمام. نهدف من خلال برنامج أبوظبي تلهم، إلى طرح مفاهيم جديدة وعرض أفكار جوهريّة وحلول مبتكرة، لدراسة إمكانات تعيد تشكيل العالم من حولنا».

إن النهج المتوازن الذي تبنته دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة جائحة كورونا، حال دون تفش واسع النطاق على أراضيها، وهو نهج يُحتذى. ❖

من ناحية أخرى، أعلنت دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي عن إطلاق خدمة رقمية لاستلام طلبات المطاعم وشركات السياحة والترفيه على مستوى الإمارة بما يمكنهم من استرداد 20% من قيمة الإيجار السنوية المترتبة عليها، بناءً على ما جاء في التعميم الصادر عنها مؤخراً بهذا الشأن. وأوضح معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية، أن حكومة أبوظبي تكفلت باسترداد القيمة الإيجارية التي تحملها المستثمر بنسبة 20% على أن يستفيد منها المستأجر الذي بدأ عقد إيجاره من شهر سبتمبر عام 2019، ومن قام بتجديد عقده خلال الفترة من أول شهر أبريل ولغاية نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي.

ويمكن لأصحاب المطاعم والمنشآت السياحية والترفيهية «باستثناء الفنادق» التي شملها القرار، الحصول على خدمة استرداد 20% من قيمة عقود الإيجار السنوية، وذلك عبر الموقع الإلكتروني للدائرة.

علاوة على ذلك، تمت دعوة الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال والأفراد والمجتمع بشكل عام للمشاركة في مبادرة تبنتها مختلف إمارات الدولة بهدف اغتنام الفرص الناجمة عن التحديات الراهنة، ودفع عجلة الابتكار والإبداع في المجالات كافة.



الزراعة المحلية

في الوقت الذي يستثمر فيه مكتب أبوظبي للاستثمار 367 مليوناً (100 مليون دولار أميركي) لتأسيس مراكز ومرافق في أبوظبي بهدف استخدام التقنيات المبتكرة في قطاع الزراعة، أفادت أرقام صدرت مؤخراً بأن حجم الإنتاج الزراعي في الإمارة يشهد نمواً متزايداً.

شهدت

ما يزيد على 60 من العلماء والمهندسين والاختصاصيين الزراعيين من ذوي المهارات العالية. كما ستشمل أنظمة تقنية متطورة، تركز على التتميط الوراثي والأبحاث الخاصة بالسمات المذاقية والاستنبات السريع ومركز متطور لحضانة البذور، إلى جانب الرؤية الآلية والتعلم الآلي وأجهزة الروبوتات والأتمتة وتكنولوجيا الطائرات من دون طيار. وقد حصلت شركة أيروفارمز التي تأسست عام 2004 على جوائز الأفكار المتغيرة العالية من شركة فاست كومباني للسنوات الثلاث الماضية. يقول ديفيد روزنبرغ، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة أيروفارمز: «يسرنا أن ندخل في هذه الشراكة مع مكتب أبوظبي للاستثمار وإمارة أبوظبي لبناء أكبر مزرعة في العالم للزراعة العمودية الداخلية التي سوف تخصص حصرياً للأبحاث العلمية والتطوير، بهدف المساعدة في إيجاد الحلول لبعض المشكلات الزراعية الأكثر إلحاحاً في المنطقة والعالم بشكل عام».

من ناحيتها، ستقوم «مزارع مدار»، الشركة المحلية المتخصصة في تطوير التقنيات الزراعية، بإنشاء أكبر مزرعة داخلية تجارية في العالم للزراعة الطماطم باستخدام تقنية «إل إي دي» للإضاءة الموفرة للطاقة فقط في مدينة خليفة الصناعية. وأفادت وكالة أنباء الإمارات (وام) بأن الشركة تعتزم تطوير تقنيات زراعة المايكروجرين ونشرها تجارياً للمساعدة في توفير إمدادات غذائية محلية منتظمة تستخدم الموارد الطبيعية بأسلوب مسؤول ومستدام.

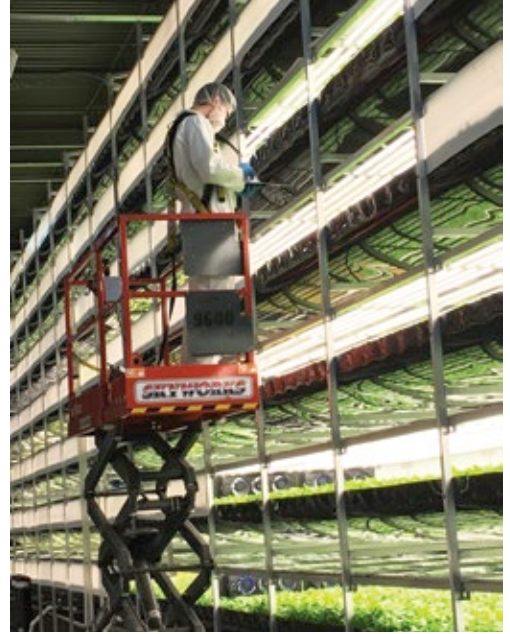
وقضت شركة آر دي أي التي تتخذ من ولاية فلوريدا مقراً لها، أكثر من عقد في بحث وتطوير تقنية جروستريم للري الخاصة بها قبل طرحها في الأسواق العام الماضي. وقد وصفته الشركة بأنها «أول نظام ري مسؤول والوحيد في

دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنوات عدة، توجهاً ملحوظاً نحو الاستثمار في قطاع الزراعة، حيث إن الأمن الغذائي يأتي في قائمة أولويات الحكومة التي عمدت إلى مبادرات تسهم في توفير المنتجات الزراعية محلياً، وخصصت حزمًا تحفيزية لدعم مشروعات زراعية تعتمد التقنيات الحديثة. وأعلن مكتب أبوظبي للاستثمار عن استثمار قدره 367 مليون درهم (100 مليون دولار أميركي) في أربع شركات رائدة، وهي «أيروفارمز» و«مزارع مدار»، و«آر دي أي» و«آر إن زد»، بهدف تدشين مرافق للإنتاج ومراكز للأبحاث والتطوير خاصة بالتقنيات الزراعية في أبوظبي، ما يسهم في إيجاد أفضل الحلول المبتكرة لمواجهة تحديات هذا القطاع على مستوى العالم، فضلاً عن تعزيز الإنتاج الزراعي محلياً.

في هذا الصدد يقول الدكتور طارق بن هندي، مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار: «يحرص مكتب أبوظبي للاستثمار على العمل مع عدد من الشركات المبتكرة والخلقة للمساعدة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق النجاح المستدام، بما ينسجم ورؤية أبوظبي طويلة الأمد لتطوير القطاع الزراعي في الإمارة».

وأضاف الدكتور طارق: «ستسهم كل شركة من هذه الشركات في تعزيز منظومة الإنتاج الزراعي الراسخة لدينا، بالاستفادة من وفرة الأراضي، والحرارة الطبيعية، والأسعار التنافسية للطاقة، وإمكانية الوصول إلى المعاهد والجامعات البحثية والكفاءات المميزة».

وستشرف شركة أيروفارمز التي تتخذ من ولاية نيويورك مقراً لها، على تدشين أكبر منشأة للزراعة العمودية والبحث والتطوير في العالم. وسوف تمتد هذه المنشأة على مساحة 90 ألف قدم مربعة وستوظف



العالم»، حيث تقوم تقنية الري الثورية هذه، ومن خلال الأنابيب السطحية المتاخمة للنباتات، بالتفاعل والاستجابة إلى الإشارات الكيميائية التي تُطلقها جذور النباتات. وسيمكن مكتب أبوظبي للاستثمار، شركة آر دي أي من اتخاذ الخطوات الأولى لعمليات التوسعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتطوير ونشر تقنية الري الزراعية الذكية في العاصمة الإماراتية أبوظبي ودول منطقة الشرق الأوسط. كما ستبني أبحاثاً وتجارب لزيادة المحاصيل الزراعية في الرمال الصحراوية والأراضي غير الصالحة للزراعة. من جانبها ستجري شركة آر إن زد الأبحاث العلمية لصياغة أفضل حلول ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وتحويلها إلى أفكار تجارية واعدة تساعد في زيادة المحاصيل باستخدام أقل الموارد.

وجاءت هذه الشراكات التي أعلن عنها مكتب أبوظبي للاستثمار تحت مظلة برنامج الدعم الخاص بالتقنيات الزراعية البالغة قيمته 272 مليون دولار أميركي ويمتد لثلاث سنوات، وكجزء من برنامج حكومة أبوظبي «غدا 21»، وتم تصميم برنامج الدعم الخاص بالتقنيات الزراعية لتسريع وتيرة نمو قطاع التقنيات الزراعية والارتقاء بالابتكار اللذين يعدان محورين رئيسيين محلياً وذوي قيمة كبيرة عالمياً. وشملت حزمات الشركات من مكتب أبوظبي للاستثمار حوافز نقدية وغير نقدية وحسومات تصل إلى 75% على

مصرفات البحث والتطوير عند تسويق حلول جديدة تم تطويرها في أبوظبي.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، وحتى الوقت الراهن، خصص مكتب أبوظبي للاستثمار ما يصل إلى 40% من برنامج الدعم الخاص بالتقنيات الزراعية. ويعد البرنامج متاحاً أمام الشركات المحلية والدولية الهادفة إلى تأسيس أعمالها وتوسيع حضورها في أبوظبي.

وأوضح مكتب أبوظبي للاستثمار أن أبوظبي تشكل وجهة جذابة مميزة للشركات العاملة بالتقنيات الزراعية المتخصصة في الأجواء الصحراوية، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موطناً لأسرع معدلات نمو التعداد السكاني، وهي فرصة مميزة لشركات التقنيات الزراعية لاتخاذ مكانتها في السوق الزراعية الإقليمية التي تشهد نمواً متزايداً وتنافسية أمام السلع المستوردة من خارج المنطقة.

↑ ستقوم شركة

أبروفارمز عملاً

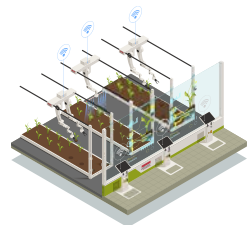
بالاتفاقية المبرمة،

على تدشين أكبر منشأة

للزراعة العمودية والبحث

والتطوير في العالم.

**من المتوقع أن تصل القيمة
السوقية لقطاع الزراعة الذكية
إلى 22 مليار دولار أميركي بحلول
عام 2025، مقارنة بـ 13,8 مليار
دولار أميركي عام 2020.**





«يحرص مكتب أبوظبي للاستثمار على العمل مع عدد من الشركات المبتكرة والخلقة للمساعدة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق النجاح المستدام، بما ينسجم ورؤية أبوظبي طويلة الأمد لتطوير القطاع الزراعي في الإمارة. وستسهم كل شركة من هذه الشركات في تعزيز منظومة الإنتاج الزراعي، الراسخة لدينا، بالاستفادة من وفرة الأراضي، والحرارة الطبيعية، والأسعار التنافسية للطاقة، وإمكانية الوصول إلى المعاهد والجامعات البحثية والكفاءات المميزة».

الدكتور طارق بن هندي،

مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار

واستضاف الحدث الحصري نحو 50 شركة قدمت أراضي وأصولاً زراعية. إضافة إلى أنه استقطب مجموعة كبيرة من الزوار والشرابة من 37 دولة حول العالم، شملت المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وسنغافورة والولايات المتحدة الأميركية وروسيا وغيرها، إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة.

وسلط المعرض الضوء على 11 ابتكاراً لم يسبق تسويقها أو عرضها من قبل في أي مكان في العالم، منها منصة بستان ذكية، ونظام إضاءة للمزارع الداخلية يعمل بتقنية الليزر، وحلول للزراعة العمودية والداخلية، ومتابعة استهلاك المياه. الري الدقيق وتحليل المحاصيل باستخدام تكنولوجيا الطائرات من دون طيار، ونظام تصوير بالأقمار الصناعية وأنظمة تبخير التربة.

وفي ختام المعرض الذي أقيم لمدة يومين، قال سعيد البحري سالم العامري، مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة



يقول معالي محمد علي الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي: «أصبحت المبادرات الرئيسة، مثل برنامج دعم تطوير التقنيات الزراعية التابع لمكتب أبوظبي للاستثمار، تسهم في ترسيخ ثقافة الابتكار في الإمارة لإيجاد الحلول للتحديات الإقليمية وتوفير الوظائف التي تتطلب مهارات عالية».

ووفقاً لتقرير صادر عن «ماركتس آند ماركيتس»، فإنه من المتوقع أن تصل القيمة السوقية لقطاع الزراعة الذكية إلى 22 مليار دولار أميركي بحلول عام 2025، مقارنة بـ 13,8 مليار دولار أميركي عام 2020.

مما لاشك فيه أن التقنيات الزراعية قامت بدور محوري في النسخة الثالثة من معرض أغري سكيب، الحدث الدولي المتخصص في الأمن الغذائي والاستثمارات في قطاع الزراعة الذي أقيم في مركز أبوظبي الوطني للمعارض (أدنيك) العام الماضي.



«شهد معرض أغري سكيب الدولي حضوراً لافتاً من صانعي القرار والاختصاصيين بالاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، إلى جانب عدد من الشركات الزراعية والغذائية حول العالم، ما أتاح للشركات الاطلاع على فرص جديدة للاستثمار ودراسة إمكانية التوسع وزيادة محفظتها من الأراضي الزراعية».

سعيد البحري سالم العامري،

مدير عام هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية

إنتاج الإمارة، ثم أخيراً مزارع أبوظبي التي أنتجت نحو 10 آلاف و81 طنناً ونسبة 22.9%.

أما بالنسبة لكميات إنتاج الخضراوات في البيوت المحمية بأبوظبي فتقدر بنحو 78 ألفاً و425 طنناً خلال الموسم الزراعي 2018 - 2019 وأنتجت مزارع العين وحدها حوالي 54 ألفاً و893 طنناً بنسبة تصل إلى نحو 70% تلتها مزارع الظفرة التي أنتجت ما يقرب من 12 ألفاً و517 طنناً من الخضراوات بنسبة 16% من إجمالي إنتاج الإمارة، ثم أخيراً مزارع أبوظبي التي أنتجت ما يصل إلى 11 ألفاً و15 طنناً بنسبة 14%.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، فإن هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية حريصة على إطلاق خطة زراعية في بداية الموسم الزراعي، تستهدف تنظيم الإنتاج وتنويع الأصناف بما يتوافق مع احتياجات المستهلكين وظروف كل منطقة، وتتنوع أصناف المحاصيل المطروحة في الخطة الزراعية لتصل إلى 42 صنفاً من الخضراوات والفاكهة والورقيات. إضافة إلى المنتجات العضوية التي تمنع أصحاب المزارع الفرصة للتوسع في الزراعة وتسويق منتجات غير اعتيادية تلبي احتياجات السوق من المنتج المحلي. *

→ معالي محمد علي الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي.

والسلامة الغذائية: «شهد المعرض في دورته الثالثة حضوراً لافتاً من صانعي القرار والاختصاصيين بالاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، إلى جانب عدد من الشركات الزراعية والغذائية حول العالم، ما أتاح للشركات الاطلاع على فرص جديدة للاستثمار ودراسة إمكانية التوسع وزيادة محفظتها من الأراضي الزراعية».

وأضاف العامري: «إن نجاح معرض أغري سكيب لعام 2019 في استقطاب ابتكارات جديدة في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء، من شأنه أن يعزز من مكانة أبوظبي بوصفها حاضنة للابتكارات الداعمة للزراعة وإنتاج الغذاء والأمن الغذائي مستقبلاً».

وتهدف هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية التي جاء تأسيسها العام الماضي، لتحل محل كل من جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ومركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي، وتطوير قطاع ذي تنمية مستدامة في مجال الزراعة والسلامة الغذائية. وقد آتت جهود الهيئة ثمارها مع تحقيق عدد من النتائج المبهرة.

وعلى ضوء جهود الهيئة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتطوير نماذج زراعية جديدة باستخدام التكنولوجيا وتنويع المحاصيل، ووفقاً للإحصاءات الحكومية الصادرة مؤخراً، قامت أبوظبي بإنتاج ما يزيد على 122 ألف طن من الخضراوات خلال الموسم الزراعي 2018 - 2019. فوفقاً لهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية أنتجت أبوظبي نحو 122 ألفاً و500 طن من محاصيل الخضراوات المزروعة في البيوت المحمية والحقول المكشوفة التي تمتد على مساحة 18711 دونماً، حيث أنتجت مزارع العين وحدها ما يناهز 74 ألفاً و885 طنناً بنسبة تصل إلى نحو 61.1% من إجمالي إنتاج الإمارة.

وتقدر كمية إنتاج الخضراوات في الحقول المكشوفة بمزارع الإمارة بنحو 44 ألفاً و125 طنناً، حيث أنتجت مزارع العين وحدها ما يقارب 19 ألفاً و992 طنناً بنسبة تصل إلى 45.3%، تلتها مزارع الظفرة التي أنتجت ما يصل إلى 14 ألفاً و51 طنناً من الخضراوات بنسبة 31.8% من إجمالي



إنتاج المزارع في أبوظبي للموسم الزراعي 2019 - 2018

الخضراوات والفاكهة

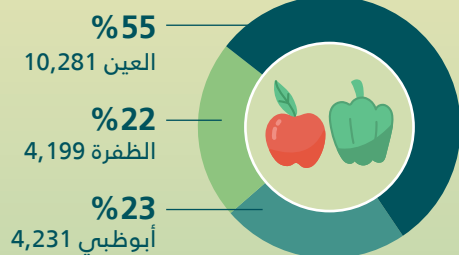
إجمالي الإنتاج

122,550
طن

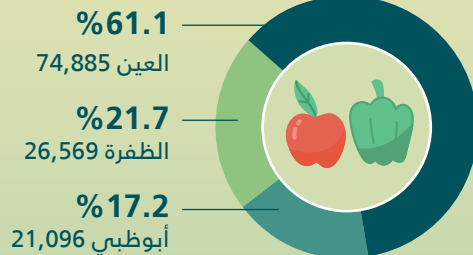
إجمالي المساحة

18,711
دونم

المساحة (دونم)

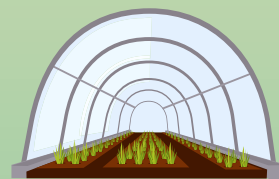


حجم الإنتاج بالطن:



إجمالي إنتاج البيوت المحمية 78,425 طن

المساحة (دونم)	حجم الإنتاج (طن)	
666	11,015	أبوظبي
927	12,517	الظفرة
3,383	54,893	العين



إجمالي إنتاج الحقول المكشوفة 44,125 طن

المساحة (دونم)	حجم الإنتاج (طن)	
3,566	10,081	أبوظبي
3,272	14,051	الظفرة
6,898	19,992	العين



إجمالي إنتاج محاصيل العلف 161,506 طن

المساحة (دونم)	حجم الإنتاج (طن)	
3,808	113,925	أبوظبي
5,244	22,025	الظفرة
27,207	125,556	العين



في صميم الريادة..

طموح شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في استشراف المستقبل ينعكس في جهودها بتكريس التكنولوجيا في عملياتها لدعم العوائد الاقتصادية والبيئة.





مما لا شك فيه أن «أدنوك» تبذل جهوداً حثيثة في الحد من والتصدي للأثر الذي خلفه تفشي وباء كورونا المستجد في الإمارات العربية المتحدة، من خلال مضاعفة الجهود لتوسيع برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة الذي يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي للدولة.

يقول معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير دولة الرئيس التنفيذي لـ «أدنوك» ومجموعة شركاتها: «نتيجة النقلة النوعية على مدى السنوات الأربع الأخيرة، تمتلك أدنوك اليوم المزيد من عوامل القوة والمرونة، وتتمتع بموقع يتيح لها التعامل مع متغيرات ومستجدات الأسواق».

وأضاف معاليه: «بناءً على هذه الأسس المتينة، سنواصل الاستثمار الذكي بشكل مسؤول وإدراك شامل لكل المعطيات والمستجدات خلال هذه الفترة، معتمدين

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال مراسم تدشين مركز التحكم الرقمي «بانوراما» التابع لـ «أدنوك».

تنتهج

شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) منذ سنوات سياسة استخدام التقنيات المتطورة في مجال توليد الطاقة التي بدأت تؤتي ثمارها، حيث أعلنت الشركة مؤخراً عن تحقيق «بانوراما» مركز التحكم الرقمي التابع لها، قيمة تجارية تفوق 3,67 مليار درهم (مليار دولار أميركي) منذ أن افتتح قبل ثلاثة أعوام.

وقد خصصت «أدنوك» طابقاً كاملاً بمركزها الرئيس لاحتضان مركز بانوراما الذي يعد محورياً أساسياً من استثمارات الشركة في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لرفع الكفاءة والارتقاء بالأداء وتمكينها من التكيف والاستجابة للتغيرات في ديناميكيات السوق بمرونة وسرعة كبيرتين، وفي الوقت ذاته تواصل تنفيذ استراتيجيتها نحو النمو الذكي لمستقبل أكثر ازدهاراً.

ويوفر مركز التحكم الرقمي «بانوراما» الذي قام على تطويره وابتكاره شركة شنادير للإلكترونيات، نافذة موحدة تعرض معلومات مباشرة تغطي جميع عمليات شركات المجموعة التي تضم 14 شركة ومشروعاً مشتركاً، باستخدام نماذج تحليل ذكية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتقديم صورة داخلية حول سير العمليات والاقتراحات.

في هذا الشأن، يقول عبدالناصر المغيربي، نائب رئيس أول وحدة الأعمال الرقمية في «أدنوك»: «تتضمن اليوم أهمية دمج واعتماد التكنولوجيا الرقمية في الأعمال أكثر من أي وقت مضى. فقد أسهمت استثمارات الشركة المستمرة في التحول الرقمي على مدار السنوات الثلاث الماضية في تعزيز مرونتنا وقدرتنا على التكيف والاستجابة مع تغيرات مشهد الطاقة العالمي، حيث يمثل مركز بانوراما في أدنوك نافذة تعرض معلومات مباشرة تتيح لنا رصد ومراقبة جمع نشاطاتنا وأعمالنا وضمان سرعة الاستجابة والوصول إلى المعلومات، والاستفادة من فرص التكامل والدمج بين أعمالنا في مختلف مجالات ومراحل قطاع النفط والغاز، وهذه بلا شك عوامل رئيسة مطلوبة لاتخاذ قرارات ذكية فورية تتعلق بالأعمال».

وأثبت المركز الذي يتولى إدارته فريق التكنولوجيا الرقمية بمجموعة أدنوك أنه يمثل أحد الأصول المهمة لاستمرارية أعمال «أدنوك» خلال الفترة الحالية التي تشهد انتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19)، حيث يتم تحليل البيانات التي يوفرها المركز والاستفادة منها في ظل إعدادات أمانة للعمل عن بُعد.

وأضاف المغيربي: «نحن ملتزمون بالريادة واستشراف المستقبل في جهودنا للتحول الرقمي ومتابعة الاستثمار المسؤول لتطوير مشروعات المرحلة التالية من مسيرتنا الرقمية، ويشمل ذلك التوسع في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واستخدام تطبيقات سلسلة الكتل (بلوك تشين) الجديدة، وتعزيز قدرتنا في نماذج البيانات الرقمية».

أسهم برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة، بإعادة توجيه أكثر من 44 مليار درهم (12 مليار دولار أميركي) للإنفاق في الاقتصاد المحلي، وتوفير ما يزيد على 1500 وظيفة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في القطاع الخاص.



حقق مركز التحكم الرقمي «بانوراما»
التابع لـ «أدنوك»، قيمة تجارية تفوق
3,67 مليار درهم (مليار دولار أميركي)
منذ أن افتتح قبل ثلاثة أعوام.



↑ مركز التحكم
الرقمي «بانوراما»
التابع لـ «أدنوك».

**«أسهمت استثمارات شركة أدنوك المستمرة
في التحول الرقمي على مدار السنوات الثلاث
الماضية في تعزيز مرونتنا وقدراتنا على التكيف
والاستجابة مع تغيرات مشهد الطاقة العالمي».**

عبدالنصر المغيربي،

نائب رئيس أول وحدة الأعمال الرقمية في «أدنوك»

على ركايزنا الرئيسة المتمثلة في الكوادر البشرية، والارتقاء بالأداء، ورفع الكفاءة، وزيادة الربحية والعائد الاقتصادي. كما أننا مستمرون في مضاعفة الجهود لتوسعة وتطوير برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة وتوثيق التعاون مع الشركاء والمقاولين والموردين لإيجاد حلول مجدية ومفيدة للأطراف كافة، وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني».

تجدر الإشارة إلى أنه من خلال برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة، فقد تمت إعادة توجيه أكثر من 44 مليار درهم (12 مليار دولار أميركي) للإنفاق في الاقتصاد المحلي، وتوفير ما يزيد على 1500 وظيفة لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في القطاع الخاص منذ إنطلاقه في عام 2018.

على نحو متصل، شهد مطلع العام الحالي توقيع مذكرة تفاهم بين دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) لتوثيق التعاون وتعزيز القيمة المحلية المضافة في إمارة أبوظبي، بهدف فحص وتقييم طلبات الموردين من القطاع الخاص في إمارة أبوظبي، ما يسهم في توسيع نطاق برنامج القيمة المحلية المضافة وأثره الإيجابي في الإسهام في نمو الاقتصاد المحلي. وسيكون بإمكان المؤسسات إصدار شهادة موحدة لاعتماد تعزيز القيمة المحلية المضافة، تستخدم من قبل الجهات الحكومية بأبوظبي في عمليات التقييم التجاري لترسية عقود مشتريات الخدمات والسلع في الإمارة.

في هذا السياق، يقول معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر: «يعكس تعاوننا مع دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي



بناءً على هذه الأسس المتينة، سنواصل الاستثمار الذكي بشكل مسؤول وإدراك شامل لكل المعطيات والمستجدات خلال هذه الفترة، معتمدين على ركائزنا الرئيسية المتمثلة في الكوادر البشرية، والارتقاء بالأداء، ورفع الكفاءة، وزيادة الربحية والعائد الاقتصادي».

معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر،

وزير دولة، الرئيس التنفيذي لـ «أدنوك» ومجموعة شركاتها

وأضاف الهاشمي: «سوف يسهم هذا التعاون المشترك في ترسيخ مكانة أبوظبي العالمية من خلال تنفيذ هذا المشروع الضخم الأول من نوعه في المنطقة الذي يعزز الشراكة بين قطاعين مهمين، ويسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي للإمارات وخلق قيمة إضافية على المدى الطويل». يُذكر أنه سيتم تمويل هذا المشروع الضخم عبر آلية تمويل خاصة مملوكة بشكل مشترك بين شركة أدنوك بنسبة 30%، ومؤسسة أبوظبي للطاقة بنسبة 30% والشركات المطورة والمستثمرين بنسبة 40%. وسيتم تنفيذ المشروع بنظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية، حيث ستقوم الشركة الفائزة بالمناقصة إلى جانب كل من «أدنوك» ومؤسسة أبوظبي للطاقة بتطوير وتشغيل نظام نقل الطاقة الكهربائية، على أن يتم إعادة المشروع بالكامل إلى «أدنوك» في نهاية الاتفاقية المبرمة. وأفادت «أدنوك» بأن المشروع من مشروعات البنية التحتية الأكثر أهمية في أبوظبي، وسيوفر طاقة إجمالية مركبة تصل إلى 3,2 جيجا واط عند اكتماله وسيبر العمليات التجارية فيه بحلول عام 2025. ❖

إصدار شهادة موحدة لاعتماد تعزيز القيمة المحلية المضافة التزام أدنوك الراسخ بدعم الشركات المحلية وتحفيز مسيرة التنويع الاقتصادي وزيادة إجمالي الناتج المحلي في إمارة أبوظبي.

وأضاف معاليه: «نحن على ثقة بأن توحيد إجراءات ومعايير إصدار شهادة اعتماد تعزيز القيمة المحلية المضافة، سيسهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة والإمارة».

في الوقت نفسه، تستمر «أدنوك» بتعزيز التزامها تجاه الابتكار وريادة أحدث السبل التقنية، ففي شهر أبريل المنصرم، أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومؤسسة أبوظبي للطاقة عن طرح مناقصة مشتركة لتطوير وتشغيل شبكة لنقل تيار كهربائي مباشر عالي الجهد تحت سطح البحر، يربط منشآت إنتاج حقول «أدنوك» البحرية بشبكة الكهرباء البرية التابعة لمؤسسة أبوظبي للطاقة، وذلك باستخدام أحدث التقنيات المتطورة. ويعد هذا المشروع الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن من شأن هذه الخطوة أن تمكن «أدنوك» من الاستفادة من الغاز الطبيعي المستخدم في تزويد منشآتها البحرية بتيار كهربائي عالي الجهد.

وذكر بيان رسمي صادر عن الشركة، أنه من المتوقع أن يسهم المشروع في خفض الآثار البيئية لأنشطة شركة أدنوك البحرية بنسبة تصل إلى 30%، من خلال كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية عبر المنشآت البرية التابعة لمؤسسة أبوظبي للطاقة. كما سيؤدي المشروع إلى إمكانية خفض تكاليف إمداد الطاقة الكهربائية لمنشآت شركة أدنوك البحرية ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز موثوقية نظام إمداد الطاقة الكهربائية البحري الحالي المعتمد على مولدات التوربينات الغازية واستبدالها بمصادر طاقة متنوعة وأكثر كفاءة واستدامة من الناحية البيئية، بما في ذلك الطاقة المتجددة والنووية.

يقول عمر الهاشمي، المدير التنفيذي لإدارة الأصول في مؤسسة أبوظبي للطاقة: «في الوقت الذي نواصل فيه تسريع وتيرة التحول في قطاع المياه والكهرباء في أبوظبي، يسر مؤسسة أبوظبي للطاقة أن تتعاون مع شركة أدنوك في هذا المشروع المهم والمبتكر وواسع النطاق».

→ خلال مراسم توقيع مذكرة التفاهم بين دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) لتوثيق التعاون وتعزيز القيمة المحلية المضافة في إمارة أبوظبي.





سياسات استثمارية مبتكرة

بينما تستمر مدينة خليفة الصناعية بتبني المبادرات المبتكرة وتوفير الحوافز لجذب الاستثمارات، وقعت أكبر شركة لتصنيع مواد التغليف البلاستيكية في الهند اتفاقية مع منطقة أبوظبي الصناعية بقيمة 55 مليون درهم.



تعتمد

إمارة أبوظبي تطبيق عدد من الخطوات المهمة بهدف تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط، من بينها وضع آليات وسياسات واضحة ومحددة الأهداف. وانطلاقاً من هذا، تم تطوير مناطق من شأنها أن تلبي مختلف احتياجات القطاعات الصناعية والتجارية وتعمل على تقديم العديد من الحوافز الاستثمارية.

وهكذا؛ فإن مدينة خليفة الصناعية تقوم بدور مهم ومحوري ضمن استراتيجية إمارة أبوظبي لتنويع الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات من مختلف بقاع العالم.

وتعد «شريانات فلكسي باك» أحدث الشركات التي تعتمد إلى تأسيس مركز تجاري ولوجستي وصناعي بالقرب من ميناء خليفة وباستثمارات تصل قيمتها إلى 55 مليون درهم (15 مليار دولار أميركي). وستشهد الشركة الرائدة ومقرها الهند، تشييد مصنعها لمواد التغليف البلاستيكية الذي يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، بجمع اللدائن البلاستيكية في مدينة خليفة الصناعية، الأمر الذي يمكنها من توفير خدماتها للمتعاملين على نطاق أكبر وتوسيع عملياتها في أسواق القارتين الأفريقية والأوروبية.

يقول خالد المرزوقي، المدير التجاري في مدينة خليفة الصناعية (كي زاد): «يبرز وجود شركة شريانات فلكسي باك في مجمع اللدائن البلاستيكية القيمة التي تضيفها المجمعات المتخصصة، حيث يتم تمكين الشركات



من الاستفادة من وجودها ضمن نطاق واحد وبالقرب من جميع ما تحتاجه إلى خدمات، ما يرفع من كفاءة تسيير أعمالها ويخفض تكلفة الإنتاج ويسرّع من وصول المنتجات إلى الأسواق».

فمدينة خليفة الصناعية تتيح ربطاً استثنائياً بمراكز التجارة الحيوية من ضمنها ميناء خليفة، ما يشكل ميزة أساسية للشركات التي تهدف إلى إدارة عمليات الاستيراد والتصدير عبر أبوظبي.

وأضاف المزروقي: «تعاوننا مع شركة شريناث فلكسي باك يعزز دور مدينة خليفة الصناعية بوصفها موقعاً مثالياً لنمو ونجاح الأعمال في ضوء المزايا الفريدة التي تتيح سرعة التأسيس، مقرونة بالخدمات الأقل تكلفة في المنطقة».

وعلى ضوء توقيع هذه الاتفاقية الاستراتيجية، يقول أشيش مالاني، الرئيس التنفيذي لشركة شريناث فلكسي باك: «يعكس هذا التعاون عزمنا على توسيع أعمالنا لدخول أسواق جديدة، حيث سنستفيد من البنية التحتية عالمية المستوى، وسرعة توفير المواد الخام اللازمة التي تعد ميزة كبيرة تكتسبها شركتنا من خلال إنشاء هذا المصنع في مجمع الدائن البلاستيكية بمدينة خليفة الصناعية».

جدير بالذكر أن «شريناث فلكسي باك» أكبر منتج لمواد التغليف البلاستيكية في الهند، وهي إحدى شركات مجموعة شري الصناعية التي تعد رائدة قطاع سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية والتخزين.

ويتوقع أن يصل الإنتاج السنوي للمصنع عند الانتهاء من تدشينه في أبوظبي، إلى قرابة 30 ألف طن متري من المواد البلاستيكية. كما يتوقع أن يستخدم المصنع الجديد أحدث خطوط الإنتاج الأوروبية التي تعمل بتقنية طاردات البلاستيك لإنتاج مواد التغليف البلاستيكية.

إلى ذلك، تسعى مدينة خليفة الصناعية التابعة لموانئ أبوظبي إلى أن ترتقي بدورها في دعم الاقتصاد الوطني والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أعلنت في شهر مارس الماضي عن قرارها خفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% للشركات الجديدة، الأمر الذي يرفع من التنافسية والفائدة بين الشركات من خلال تقليل تكاليف الاستثمار.

في هذا السياق، يقول الكابتن محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي: «يمثل خفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% إضافة قيمة للمزايا التنافسية التي توفرها مدينة خليفة الصناعية لرؤاد الأعمال الراغبين في تأسيس مقار لأعمالهم في المدينة». وأضاف الكابتن الشامسي: «إننا نؤمن شراكاتنا طويلة المدى مع متعاملينا، وسنواصل دعم قطاع الأعمال من خلال تقديم تسهيلات حقيقية وحوافز تسهم في تنمية أعمالهم، في إطار التزامنا الدائم بتنفيذ مبادرات حكومة أبوظبي الهادفة إلى تعزيز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وعاصمتها أبوظبي».

هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها مدينة خليفة الصناعية بتبني إجراءات لدعم الأعمال وتحفيز الاستثمار وتعزيز التنافسية بين عملائها. ففي العام الماضي أعلنت مدينة خليفة الصناعية عن إلغاء رسوم 75% من الخدمات

↑ إن استحوذ موانئ أبوظبي على سفينة نقل بضائع سائبة جديدة، يأتي خطوة لتوسيعها في نقل البضائع الصلبة إلى مختلف الأسواق.

↑ جهاز شركة شريناث فلكسي باك لتغليف البلاستيك.



«إننا في موانئ أبوظبي نثمن شراكاتنا طويلة المدى مع متعاملينا، وسنواصل دعم قطاع الأعمال من خلال تقديم تسهيلات حقيقية وحوافز تسهم في تنمية أعمالهم، في إطار التزامنا الدائم بتنفيذ مبادرات حكومة أبوظبي الهادفة إلى تعزيز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وعاصمتها أبوظبي».

الكابتن محمد جمعة الشامسي،
الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي

أفراد المجتمع والعاملين في مختلف إداراتها وعملياتها والمحافظة على استدامتها.

فالإلى جانب تبني فحوص درجة حرارة جميع العاملين عند المنافذ البحرية وعلى السفن الراسية في مياه أبوظبي، قامت موانئ أبوظبي بإنشاء مراكز لإجراء فحوص للكشف عن فيروس كورونا المستجد في مينائي خليفة وزايد، وهي متوافرة لجميع الموظفين والمقاولين والمقاولين بالباطن العاملين في الموانئ.

يقول الكابتن هزاع الجنيني، مدير الأمن المؤسسي لموانئ أبوظبي: «تحرص موانئ أبوظبي في جميع الأوقات على توفير بيئة عمل آمنة لجميع موظفيها. ومنذ بدء تفشي فيروس كورونا المستجد، قمنا باتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية، أحدثها تجهيز مراكز الفحص في مينائي خليفة وزايد بهدف تعزيز التدابير الوقائية لحماية صحة وسلامة موظفيها الذين يواصلون تأدية أدوارهم الحيوية من أجل ضمان استمرارية تدفق الاحتياجات الأساسية للمجتمعات على امتداد سلاسل التوريد، شأنهم شأن مئات الآلاف من العاملين في القطاع البحري وطواقم عمل السفن والعمال على أرضية الموانئ حول العالم».

المقدمة لعملائها مع خفض رسوم عدد من الخدمات بشكل كبير تماشياً مع قرار المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وهي استراتيجية يتشارك ثمارها الجميع، حيث سجلت مدينة خليفة الصناعية العديد من الإنجازات البارزة خلال عام 2019، منها ارتفاع عدد الجهات المستثمرة في هذه المدينة ليصل إلى أكثر من 500 شركة وبإجمالي استثمارات يصل إلى 70 مليار درهم.

وتبحث مدينة خليفة الصناعية باستمرار سبل تعزيز تجربة المتعاملين. ففي شهر أبريل المنصرم، أطلقت المدينة الصناعية الرائدة مجموعة الخدمات الرقمية الجديدة الخاصة بها بالتعاون مع بوابة المقطع، حيث يمكن للمتعاملين الاستفادة من 84 خدمة تطرحها مدينة خليفة الصناعية عبر منصتها الإلكترونية.

يقول محمد غريب، نائب الرئيس - تقديم الخدمات بالمناطق الصناعية في مدينة خليفة الصناعية: «إن طرح خدمات جديدة يندرج ضمن استراتيجية مدينة خليفة الصناعية الرامية إلى تعزيز الخدمات الرقمية لإثراء تجربة المتعاملين وتسهيل تعاملاتهم كافة، وذلك عبر تزويدهم بخيارات عديدة للحصول على الخدمات من أي مكان وفي أي وقت، مع إمكانية تتبع حالة طلباتهم لحظة بلحظة». وأضاف: «من خلال هذه الخدمات الرقمية يستطيع المتعاملون اتخاذ قراراتهم المعرفية وفقاً لتحليلات حقيقية وواقعية والحصول على تحديثات مباشرة حول طلبات الخدمات الخاصة بهم».

وفي الوقت الذي تسعى فيه موانئ أبوظبي إلى توسيع محفظة عملياتها، أعلنت شركة أبوظبي للخدمات البحرية (سفين)، ذراع الخدمات البحرية التابعة لموانئ أبوظبي، عن استحواذها على سفينة نقل بضائع سائبة جديدة، لتكون أكبر سفينة تنضم إلى أسطول سفن الخدمات التابع لها، الإنجاز الذي يعد الخطوة الأولى لتوسع موانئ أبوظبي في نقل البضائع الصلبة إلى مختلف الأسواق.

وتخضع السفينة التي تم تسميتها «حفيت»، في الوقت الراهن إلى عملية صيانة وتجديد شاملة قبل أن تدخل الخدمة، حيث سيتم تزويدها بأربع رافعات متطورة ونظام نقل مخصص وسيع أذرع لنحميل وتفريغ البضائع بكفاءة وفعالية، حيث سيتم توظيفها بشكل رئيس لدعم احتياجات شركة حديد الإمارات.

يصل إجمالي حمولة هذه السفينة إلى 101648 طناً، وهي مزودة بمحركات ديزل تولد قوة دفع تصل إلى 15200 حصان. ومن المقرر أن تباشر السفينة الجديدة عملياتها من أبوظبي بدءاً من عام 2021 المقبل.

ويقول الكابتن عادل بني حماد، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للخدمات البحرية (سفين) ورئيس مجموعة الخدمات البحرية موانئ أبوظبي، في هذا الشأن: «تندرج عملية الاستحواذ على سفينة حفيت في إطار استراتيجية التوسع الطموحة التي تتبناها موانئ أبوظبي، بهدف تنويع خدماتها وتنمية محفظة أعمالها. إضافة إلى توظيف خبراتها الطويلة في خدمة سوق إعادة شحن البضائع السائبة. ونثق تماماً بأن سعينا الدائم إلى استكشاف فرص أعمال جديدة، سيعود بالنفع على متعاملينا الحاليين والمستقبليين، فضلاً عن تعزيز إسهاماتنا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإمارة أبوظبي».

وفي خضم انتشار جائحة كورونا، عمدت موانئ أبوظبي إلى تبني عدد من الإجراءات الاحترازية لضمان صحة وسلامة



منارة عالمية

بعد عام على تأسيسها، تقوم منصة «Hub71» بدور مهم ومحوري في طموحات أبوظبي الرامية إلى تعزيز مكانتها مركزاً للتحويل الرقمي والمبادرات القائمة على الابتكار في العالم.

نجحت إمارة أبوظبي في ترسيخ مكانتها وجهةً لاحتضان مبادرات الابتكار وتعزيزها.. هذا ما قاله معالي جاسم محمد بوعبان الزعابي، رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، خلال تدشين منصة «Hub71» العام الماضي، وهي مبادرة إلكترونية يدعمها عدد من رواد الاستثمارات في الابتكار حول العالم، حيث تهدف إلى استشراف أهداف الإمارة الكامنة في أن تصبح قلب النظام الاقتصادي النابض لشركات التكنولوجيا الناشئة. وأضاف معاليه: «من هذا المنطلق، فإننا نبذل جهوداً مضاعفة لجعل أبوظبي وجهة عالمية للتكنولوجيا والابتكار، وذلك في إطار خطط وبرامج أبوظبي التنموية».

وبعد مرور عام على تأسيس هذه المنصة، شهدت سمعة الإمارة أصداء مرموقة على صعيد قطاع أعمال التكنولوجيا، إذ تعاون كل من «مبادلة للاستثمار» صندوق الثروات السيادية، و«مايكروسوفت» عملاق التكنولوجيا الأمريكي، و«سوفت بنك فيجين» صندوق دعم التقنية المتطورة الياباني لدعم برنامج مسرعات منصة «Hub71» للشركات الناشئة بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي.

وفي معرض كلمته خلال مراسم الافتتاح، أفاد ماسايوشي صن، المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة «سوفت بنك»، بأن المجموعة تثق في إمكانات المنصة بكونه مشروعاً متميزاً، من شأنه أن يجمع الشركات الناشئة والأكاديميين والمستثمرين في مجال التكنولوجيا تحت مظلة واحدة، لإرساء منظومة تقنية بارزة على مستوى المنطقة والعالم.



«استثمارنا في إنترنتي يتيح لنا الاستفادة من الإمكانيات الحيوية بمجال إدارة البيانات السحابية، حيث توفر الشركة خدمة فريدة لإقامة البيانات، مع قدرات عالمية هائلة».

إبراهيم عجمي،

القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمنصة Hub71 ورئيس وحدة الشركات الناشئة لدى شركة مبادلة للاستثمار

ودعماً للمبادرة في مراحلها الأولى، قدمت حكومة أبوظبي 535 مليون درهم يديره مكتب أبوظبي للاستثمار، بهدف الاستثمار في الشركات الناشئة وشركات رأس المال المغامر ضمن منصة «Hub71».

ومع حلول الذكرى الأولى لتدشين المنصة، أصبحت «Hub71» التي تتخذ من برج الخاتم في جزيرة الماربه بأبوظبي مقراً لها، مجتمعاً دولياً يضم تحت مظلتها أبرز الأسماء في قطاع أعمال التكنولوجيا والشركات الناشئة في العالم التي تتناول مختلف مجالات التكنولوجيا، مثل تقنية المال والصحة والعقار والفضاء والذكاء الاصطناعي والبرامج البيانية وغيرها.

وتتمتع الشركات الناشئة بقدرة ولوج إلى رأسمال بقيمة 500 مليون دولار أميركي من خلال «Hub71». كما قام مكتب أبوظبي للاستثمار بتمويل خمس شركات ناشئة بـ «Hub71»، وواحدة من شركات رأس المال المغامر بقيمة إجمالية وصلت إلى 60 مليون درهم. واليوم تضم المنصة تحت مظلتها 51 شركة ناشئة، عقب انضمام 15 شركة مؤخراً، وذلك بعد ترشيحها لبرنامج الحوافز الخاص بالمنصة في شهر أبريل الماضي.

ومنحت لجنة اختيار الشركات في «Hub71» الأولوية للشركات الناشئة العاملة في مجالات تكنولوجيا الرعاية الصحية والتعليم التي توفر جميعها التقنيات ذات الأهمية الجوهرية لدعم مؤسسات القطاعين العام والخاص في مواجهة التحديات الراهنة.

يقول إبراهيم عجمي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمنصة Hub71 ورئيس وحدة الشركات الناشئة لدى شركة مبادلة للاستثمار: «إن انضمام 15 شركة ناشئة جديدة، من شأنه أن يعزز مكانة منصة Hub71، وإضافة قيمة إلى مجتمع الأعمال في أبوظبي، وذلك من حيث تعزيز التبادل المعرفي وإثراء التنوع في منظومة الأعمال، في الوقت الذي يمضي العالم بخطى متسارعة من أجل تبني التحول الرقمي».

القطاعات والتقنيات التي يعمل عليها مجتمع Hub71



الذكاء الاصطناعي
والبرمجيات



التجارة الإلكترونية



تكنولوجيا المال



الرعاية الصحية



تكنولوجيا التعليم



صناعة الطيران



تكنولوجيا العقارات



الحوسبة



التنقل



المتحدة وتركز على توفير محتوى تعليمي خاص بمرحلة الطفولة المبكرة لأولياء الأمور والأطفال. وأوضحت منصة «كيندرلي» (Kinderly) أنها مشروع طموح يضمن بداية حياة مميزة لجميع الأطفال، بغض النظر عن خلفياتهم أو ظروفهم الاقتصادية. كما أن مهمتها تكمن في خلق مصادر رقمية وموارد لخبراء رعاية الأطفال، تدعم نمو تطور الأطفال وقدرتهم على التعلم.

إلى ذلك، انضمت شركتان ناشئتان تأسيساً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتُعنيان بمجال تقنية المال إلى عائلة «Hub71»، إحداهما «مامو باي» (Mamo Pay) التي عمل على تأسيسها كل من محمد السعدي وعماد غراز الدين وعاصم جانجوا، وهي منصة تمكن من إجراء عمليات نقل الأموال بشكل آمن وفي الوقت المحدد لذلك، عبر ربط الحسابات في البنوك بتطبيقاتها. أما الشركة الأخرى فهي «نيم كارد» (NymCard)، وهي عبارة عن معالج المدفوعات القائم على السحابة ويمكن استخدامه من قبل شركات التكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات التي تتطلع إلى إصدار بطاقات دفع إلكترونية، مثل «فيزا»، أو «ماستركارد» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما تلقت «Hub71» خلال الربع الأول من العام الحالي، 124 طلباً للاستفادة من برنامج حوافز «Hub71» من قبل شركات ناشئة تنتمي إلى 37 جنسية متنوعة. وقد جاءت الشركات المتأهلة للاستفادة من البرنامج من 10 دول، منها اليونان، والبرازيل، وسنغافورة، وإيرلندا، وكندا للمرة الأولى. ومنذ تأسيسها، تعتمد منصة Hub71 إلى التعاون مع شركائها بهدف توفير منصات جديدة لدعم العاملين تحت مظلتها وتوسيع مجتمعها.

↑ تم تدشين منصة Hub71 في شهر مارس عام 2019.

وأضاف عجمي: «كما هي الحال مع الشركات الناشئة لدينا، فإن منصة Hub71 تواجه تحديات جمة يفرضها وباء كورونا في الوقت الراهن، حيث نقوم أيضاً بالتعامل مع متطلبات مجتمع أوسع ودعم جهود الحكومة والأعمال ومجتمع رواد الأعمال. ومن شأن انضمام الشركات الـ 15 الجديدة أن يعزز مكانة Hub71 لدعم جهود التحول الرقمي على امتداد قطاع عدة، ويسرع التحول في طريقة استخدام الخدمات الأساسية».

ومن الشركات التي انضمت لمنصة Hub71 الشركة الناشئة «أوميت» (Aumet)، إذ سيتم توفير الدعم الكامل لها من حيث المعيشة والمساحات المكتبية والضمان الصحي بالنسبة للشركات التكنولوجية في مراحل تأسيسها الأولية. أما شركات رأس المال المغامر التكنولوجية القائمة فسوف يقدم الصندوق حزم دعم بنسبة 50% لمدة 3 سنوات بقيمة إجمالية تقدر بنحو 3,5 ملايين درهم (950 ألف دولار أميركي).

وتقوم «أوميت» (Aumet) التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، بربط 50 ألف شركة لتصنيع الأجهزة والمعدات الطبية من جميع أنحاء العالم. وقد أشار يحيى عقل، مؤسس الشركة إلى إمارة أبوظبي، إذ يقول: «نثق في أبوظبي لما تمتلكه من مقومات أعمال آمنة ومتربطة بشكل مميز وداعمة للشركات لتحقيق التميز، إذ إننا لن نجد بيئة محفزة للتميز ولخططنا التوسعية أفضل من هنا».

ومن الأعمال الأخرى التي انضمت إلى عائلة «Hub71»، منصة «الطبي» التي تُعنى بتقديم محتوى طبي موثوق باللغة العربية ومقرها في الأردن، إلى جانب منصة «كيندرلي» (Kinderly) التي تأسست في المملكة



سوق التقنيات السحابية الذي يشهد تنامياً متزايداً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تشير توقعات «جارتنر» إلى نمو هذا السوق بمعدل 21% سنوياً. ويدعم محفظة عمليات «إنكنتري» قائمة طويلة من المستثمرين الدوليين الاستراتيجيين، مثل «كافينيتد كابيتال» و«فيلبيسز فنتشرز» و«أربور فنتشرز» و«ريدج فنتشرز» و«بلومبيرج بيتا» و«تشارلز ريفر فنتشرز» و«جلوبال فاوندرز كابيتال» و«باريد فنتشرز» و«إم ستيت فنتشرز» ووحدة الشركات الناشئة في «مبادلة».

↑ ↓ منحت لجنة اختيار الشركات في منصة Hub71 الأولوية للشركات الناشئة العاملة في مجالات تكنولوجيا الرعاية الصحية والتعليم.

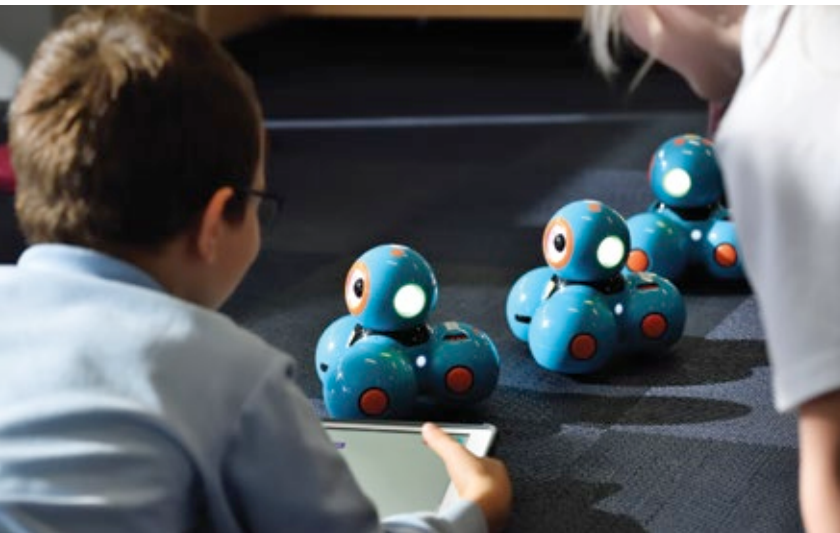
ففي شهر يناير مطلع العام الحالي، شهدت العاصمة أبوظبي إطلاق برنامج «Microsoft Reactor» الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة، والذي يعد مركزاً تقنياً ومعرفياً لمشاركة الخبرات يتيح للمطورين والشركات الناشئة التواصل مع المجتمع المحلي من أجل بناء مهارات جديدة تحفز الابتكار في المؤسسات.

ويوفر هذا البرنامج الذي يعد جزءاً من مبادرة مايكروسوفت للشركات الناشئة، والتي تم تصميمها من أجل دعم هذه الشركات لتعزيز وتوسيع عملياتها في مجال الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، منهاجاً يساعد الاختصاصيين على دعم خبراتهم في هذه المجالات، فضلاً عن برنامج التفاعل المؤسسي من منصة Hub71 الذي يعتمد إلى ربط الشركات مع شركات أخرى ناشئة ذات نمو عالٍ.

في سياق متصل، أعلنت شركة إنكنتري، أبرز مزودي خدمات البيانات السحابية في الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل في 80 دولة وتخطط لتوسيع عملياتها في 100 دولة بحلول نهاية العام الحالي، عن اختيار Hub71 لتكون شريكاً ومقرراً لها في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت «إنكنتري» قد حازت لقب «المورد المميز في الخصوصية للعام 2020» من مؤسسة جارتنر للأبحاث، حيث تشهد الشركة التي تتخذ من سان فرانسيسكو مقراً لها، نمواً متسارعاً في الطلب على حلول إقامة البيانات كخدمة في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة تزايد الاحتياجات لسيادة البيانات من قبل شركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم.

ويشكّل إعلان «إنكنتري» عن افتتاح مقرها الإقليمي في Hub71 بأبوظبي خطوة استراتيجية للاستثمار في



شركات ناشئة عالمية تنضم إلى منصة Hub71 في الربع الأول من 2020

تم تلقي طلبات بانضمام ما يصل إلى

37 جنسية مختلفة

أكثر من 120 طلب انضمام

ضمن أحدث الدفعات



15

شركة ناشئة جديدة

انضمت إلى مجتمع

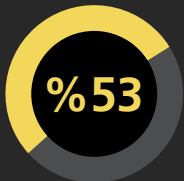
Hub71 منها شركات

متخصصة بالتكنولوجيا

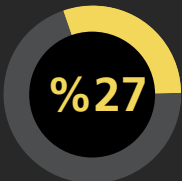
الصحية والتعليم



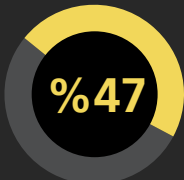
الشركات الناشئة الفائزة



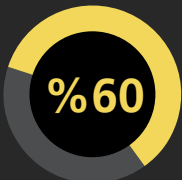
من هذه الشركات
في برنامج مسرعات
تكنولوجية



من هذه الشركات تم
تأسيسها في دولة
الإمارات العربية المتحدة



من هذه الشركات
الصاعدة تضم
في فريق عملها
6 إلى 25 موظفاً



من هذه الشركات حصلت
على تمويل من مسرّع أو
صندوق استثمارات جريئة
في Hub71



«فلسفتنا في احترام أنظمة وسيادة البيانات في كل دولة، مع تمكين الشركات من تبني أحدث البرمجيات السحابية، كان لها صدى فعلي في منطقة الشرق الأوسط».

بيتر يارد،

المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «إنكنتري»

يقول إبراهيم عجمي: «إن استثمارنا في إنكنتري يتيح لنا الاستفادة من الإمكانيات الحيوية بمجال إدارة البيانات السحابية، حيث توفر الشركة خدمة فريدة لإقامة البيانات، مع قدرات عالمية هائلة، ويتسق ذلك مع الركيزة الأساسية ضمن استراتيجية وحدة الشركات الناشئة في شركة مبادلة والرامية إلى تعزيز شبكتها العالمية، واستقطاب الشركات ذات الحلول المبتكرة إلى أبوظبي».

وأكد أن اعتراف «إنكنتري» افتتاف مقر إقليمي لها في منصة Hub71، يعكس قوة المنظومة التكنولوجية بأبوظبي ومرونتها في مواجهة الأزمات، خاصة في ظل الاضطراب الكبير في الاقتصاد الكلي، مُعرباً عن تطلّعها إلى توفير الدعم لإنكنتري في مسيرتها لتوسيع حضورها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من ناحيته، يقول بيتر يارد، المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «إنكنتري»: «إن فلسفتنا في احترام أنظمة وسيادة البيانات في كل دولة، مع تمكين الشركات من تبني أحدث البرمجيات السحابية، كان لها صدى فعلي في منطقة الشرق الأوسط». إلى ذلك، عيّر يارد عن سعادته لإنشاء مقر «إنكنتري» الإقليمي في Hub71 بأبوظبي، إذ تهدف للاستفادة من الأطر المتكاملة التي توفرها هذه المنظومة التكنولوجية المتميزة، من إمكانيات الدخول إلى السوق والكفاءات ذات المستوى العالمي والأطر التشريعية المرنة التي من شأنها مساعدة الشركة على خدمة عملائها بشكل أفضل.



نمو القطاع المصرفي المحلي

مع إصدار مؤسسات الدولة المصرفية أرقامها للربع الأول من عام 2020، تشهد خطة الدعم الاقتصادي الشاملة التي أطلقها المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة إشادة واستحساناً كبيرين.

أظهرت

الأرقام الأخيرة التي أعلن عنها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ارتفاع إجمالي الأصول المصرفية خلال الربع الأول من عام 2020، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، بزيادة نسبتها 8.1%، ووصلت إلى 3,128 تريليون درهم (851 مليار دولار أميركي).

وأوضحت الإحصاءات نمو إجمالي الودائع المصرفية، إذ بلغت 1,852 تريليون درهم في شهر مارس بنمو نسبته 5.9%، مقارنة بـ 1,748 تريليون درهم في شهر مارس عام 2019. في حين ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي ووصل إلى 1,768 تريليون درهم في شهر مارس من العام الحالي أيضاً، ما شكّل زيادة بنسبة 5.6%. أما فيما يتعلق بائتمان المصارف المحلية، فقد بلغت قيمته 1,595 تريليون درهم، مقارنة بـ 1,529 تريليون درهم في شهر مارس من العام

الماضي. وبلغت قيمة الائتمان الحكومي ما يقرب من 229,1 مليار درهم، في حين بلغت ائتمانات القطاع الخاص نحو 1,149 تريليون درهم.

كما كشفت الإحصاءات أيضاً، نمو إجمالي استثمارات البنوك الإماراتية، إذ وصلت إلى 377,6 مليار درهم في شهر مارس، بزيادة نسبتها 2.7%، مقارنة بـ 367,8 مليار درهم خلال الفترة نفسها عام 2019.

إلى ذلك؛ قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإعلان عن تخصيص 100 مليار درهم لخطة دعم الاقتصاد الوطني وحماية المستهلكين والشركات، شاملة وموجهة لاحتواء تداعيات جائحة كورونا (كوفيد - 19) في البلاد.

ونقلًا عن وكالة أنباء الإمارات (وام)، تتألف خطة الدعم المالي الموجهة من اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، تم تخصيصه من أموال المصرف المركزي لمنح

بلغت استثمارات البنوك الإماراتية نحو 377,6 مليار درهم في شهر مارس بزيادة نسبتها 2.7%، مقارنة بـ 367,8 مليار درهم خلال الفترة نفسها عام 2019.

لقد شهدت خطة الدعم الاقتصادي الشاملة إشادة كبيرة بين أوساط مجتمع الأعمال. ففي مطلع شهر مايو سحبت البنوك نحو 75% من تسهيلات سيولة خطة الدعم الاقتصادي البالغة قيمتها 50 مليار درهم، أي ما يعادل 37,2 مليار درهم من التمويل الممنوع لها حتى تاريخه. وفي معرض إطلاق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تقريره السنوي لعام 2019، في شهر مايو الماضي، أفاد حارب مسعود الدرمكي، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بأنه دعماً للتنمية الاقتصادية طويلة المدى في الدولة، فإننا نعمل باستمرار على إعادة تقييم أهدافنا الاستراتيجية ومجالات التركيز، بشكل يتوافق وبرنامج الحكومة. وأضاف الدرمكي: «العام الماضي استمرنا في ترسيخ مصرف مركزي قادر على مواجهة تحديات العصر، حيث بذل المصرف الذي يدعم الاستقرار المالي والنقدي للدولة، جهوداً جادة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وبالتالي إحراز تقدم نحو هدف رؤية الإمارات 2021 الذي يتمثل في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة وقادر على المنافسة».

↓ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضماني. إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. ووفقاً لبيان صادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإنه يتوجب على البنوك المشاركة في هذه الخطة الموجهة استخدام التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعمالها الأفراد، لمدة 6 أشهر.

وفي وقت لاحق من الإعلان عن خطة الدعم هذه، وبالتحديد في شهر أبريل المنصرم، كشف المصرف المركزي عن تمديد خطة الدعم الاقتصادي الشاملة، ما يمكن البنوك المشاركة والمؤسسات المصرفية من استمرارية منح الإعفاءات من الرسوم والفوائد حتى 31 ديسمبر 2020. وستستفيد البنوك المشاركة في برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة من تمديد رأس المال الوقائي، وتمديد تسهيلات تمويل بتكلفة صفرية مقابل ضمانات المؤهل لغاية 31 ديسمبر 2020.

في هذا السياق، يقول عبد الحميد سعيد، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: «نحن على ثقة أن الخطة ستكون الحافز لتعزيز النشاط الاقتصادي وتحد من المخاطر المالية بفعالية عالية، وضمنان هجوزية الشركات لفترة ما بعد وباء كوفيد - 19. وأود التوجه بالشكر للبنوك المشاركة على تعاونها وتجاوبها السريع والفعال لدعم المتعاملين خلال هذه الظروف الاستثنائية».

وأضاف: «نحث البنوك والمؤسسات المالية على العمل بما يتوافق ومصالح الأفراد وشركات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة».



وأشار الدرهمي إلى أن دور المصرف المركزي يكمن في ضمان نبض الاقتصاد المحلي وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الازدهار، إذ يقول: «نعمل بجد لتخفيف الأعباء والقيود المالية، فضلاً عن التعاون بشكل وثيق مع أصحاب المصالح. كما أن التطورات في مجالات التكنولوجيا المالية على الصعيدين المحلي والعالمي، تلعب دوراً حيوياً في إحداث ثورة في الخدمات المالية، ما عزز الكفاءة والنفاذ للخدمات المالية بكل سهولة ويسر».

تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة كان لها السبق في قيادة بنوك المنطقة للتحويل إلى التقنيات المالية (FinTech)، إذ إنها خلال السنوات الأخيرة أصبحت تلقى اهتماماً متزايداً من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ففي العام الماضي أعلن المصرف عن نيته تدشين مركز تقنية المال متخصص، لتوفير وتمكين بيئة تقنية بهدف تسهيل الطريق أمام الابتكارات في مجال التقنية المالية.

وأعلن المصرف المركزي وسوق أبوظبي العالمي مؤخراً، عن تعاونهما في تنظيم واستضافة الدورة الرابعة من معرض «فينتك أبوظبي» المزمع انطلاقها في مركز أبوظبي الوطني للمعارض (أدنيك) في الفترة من 24 ولغاية 26 من شهر نوفمبر المقبل.

ووفقاً لبيان صادر عن وكالة أنباء الإمارات (وام)، يجمع «فينتك أبوظبي» في دورته المقبلة بعدما أصبح الحدث الأهم في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أهم رواد الفكر وصناع السياسات وكبرى المؤسسات المالية والتكنولوجيا والاختصاصيين الأكاديميين والمبتكرين لمناقشة أحدث وأهم الموضوعات والتحديات التي من شأنها رسم مستقبل الاقتصاد الرقمي.



«يكمن دور المصرف المركزي في ضمان نبض الاقتصاد المحلي وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الازدهار».

حارب مسعود الدرهمي،

رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

↓ من معرض «فينتك أبوظبي».





↓ بنك أبوظبي التجاري.

من جهة أخرى، أعلن بنك أبوظبي التجاري مؤخراً عن تحقيق صافي أرباح بقيمة 209 ملايين درهم للربع الأول من عام 2020. الجدير بالذكر أن عملية اندماج بنك أبوظبي التجاري مع بنك الاتحاد الوطني قد اكتملت رسمياً قبيل الاستحواذ على مصرف الهلال في شهر مايو من عام 2019، وتم توزيع ما يصل إلى 2,644 مليار درهم أرباحاً نقدية على المساهمين خلال الربع الأول من العام الحالي، وذلك عن عام 2019. فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 49 مليار درهم في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وبلغ صافي القروض والسلفيات 247 مليار درهم، وودائع العملاء 263 مليار درهم كما في 31 مارس 2020.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت إيداعات المتعاملين في الحسابات الجارية وحسابات التوفير بمبلغ 6 مليارات درهم عما كانت عليه في نهاية الربع الأخير من عام 2019، ونسبة 6% عما كانت عليه في نهاية العام الماضي، لتصل إلى 108 مليارات درهم كما في 31 مارس 2020. في حين تحسنت إيداعات المتعاملين في الحسابات الجارية وحسابات التوفير لتشكّل 41.1% من إجمالي ودائع المتعاملين، مقارنة بنسبة 38.9%. كما وصل إجمالي الأصول السائلة مع نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى ما يقارب 108 مليارات درهم.

وذكر البنك أيضاً، أن صافي الدخل من الفوائد وعمليات التمويل الإسلامي ارتفع بنسبة 6% ليصل إلى 2,789 مليار درهم، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. في حين تحسنت تكلفة الفوائد بنسبة 29% لتبلغ 1,606 مليار درهم.

علاوة على ذلك، ارتفعت الأرباح التشغيلية للبنك بنسبة 8%، باستثناء تكاليف الاندماج، لتبلغ 2,293 مليار درهم، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهي تعود بشكل رئيس إلى الوفورات الناجمة عن الاندماج وارتفاع الإيرادات.

«كان بنك أبوظبي سابقاً في طرح برنامج شامل لدعم المتعاملين استفاد منه حتى اليوم أكثر من 32 ألف متعامل، عبر مجموعة من إجراءات التسهيلات المالية، مثل تأجيل سداد أقساط القروض، والإعفاء من الرسوم وتخفيضها، وإعادة جدولة تسهيلات رأس المال العامل، وخفض أسعار الفائدة للشركات».

علاء عريقات،

الرئيس التنفيذي عضو مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي التجاري





وعلى نحو متصل، استثمر بنك أبوظبي التجاري 9 ملايين درهم بوصفها إسهامات مجتمعية لدعم الطلاب وتمكينهم من التعلم عن بُعد، وللتعبير عن امتنانه لجهود العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يمثلون خط الدفاع الأول في الدولة.

وأكد علاء عريقات أن بنك أبوظبي التجاري أصبح الآن مجموعة مصرفية موحدة تتمتع بمرونة عالية وميزانية عمومية قوية، ونموذج أعمال قوي ومستدام يتميز بكفاءة عالية تمكنه من اجتياز المصاعب التي تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي.

على صعيد آخر، أعلن بنك أبوظبي الأول الذي يعد أكبر كيان مصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن تحقيق أداء جيد خلال الربع الأول من العام الحالي، مع تحقيقه ما يصل إلى 2,4 مليار درهم أرباحاً صافية، في وقت يقوم البنك بدعم الموظفين والمتعاملين خلال المرحلة الراهنة بسبب تفشي جائحة كورونا.

يقول أندريه صايغ، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الأول: «على الرغم من التحديات التي تشهدها السوق في الوقت الراهن، إلا أننا حافظنا على قوة الميزانية العمومية، وكفاءة رأس المال ومعدلات السيولة والتمويل، لنتمكن من مواصلة استقطاب السيولة على امتداد شبكتنا العالمية. وإلى جانب كوننا أحد أبرز داعمي القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، سنواصل عملنا مع الجهات الحكومية وهيئات القطاع العام المعنية بالقطاع المصرفي والمالي في الدولة عن كثب، لرفد الاقتصاد ودعم مسيرة التنمية في المجالات كافة».

وأضاف: «سنواصل خلال الأشهر المقبلة اتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على الأسس القوية لأعمالنا وقوتنا المالية، وتوفير الدعم لعملائنا ومجتمعنا لتخطي هذه الأوقات الصعبة. وانطلاقاً من مكانة بنك أبوظبي الأول باعتباره أحد المحركات الرئيسة للنمو والازدهار الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا وثقون من قدرتنا على تحقيق أفضل قيمة ممكنة لمساهميننا على المدى الطويل».

↑ بنك أبوظبي الأول.

يقول علاء عريقات، الرئيس التنفيذي عضو مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي التجاري: «في مواجهة التحديات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية التي فرضها تفشي جائحة كوفيد - 19، تتمثل الأولوية القصوى لبنك أبوظبي التجاري في حماية المتعاملين والموظفين والشركاء والمجتمع ككل».

وأضاف عريقات: «كان بنك أبوظبي سابقاً في طرح برنامج شامل لدعم المتعاملين استفاد منه حتى اليوم أكثر من 32 ألف متعامل، عبر مجموعة من إجراءات التسهيلات المالية، مثل تأجيل سداد أقساط القروض، والإعفاء من الرسوم وتخفيضها، وإعادة جدولة تسهيلات رأس المال العامل، وخفض أسعار الفائدة للشركات».

↓ أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن تخصيص 100 مليار درهم ضمن خطته لدعم الاقتصاد الوطني.



حقوق الصورة محفوظة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

بوابة أبوظبي



شهدت

الدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الماضية تحقيق العديد من الإنجازات المهمة على صعيد الاقتصاد الوطني، ما انعكس في الفرص المؤاتية لدعم القطاعات كافة وزيادة معدلات الصادرات الوطنية وفتح منافذ جديدة لتعزيز مكانة الدولة الاقتصادية.

وقد أظهرت إحصاءات جديدة صادرة عن مركز الإحصاء - أبوظبي أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة أبوظبي وصل إلى 37,1 مليار درهم خلال شهري يناير وفبراير من العام

الحالي، بزيادة نسبتها 3.6%، مقارنة بـ 35,8 مليار درهم في الفترة نفسها من عام 2019. كما ارتفعت واردات الإمارة لتصل إلى 19,25 مليار درهم بزيادة نسبتها 12.5%، مقارنة مع 17,11 مليار درهم في الفترة ذاتها من عام 2019، في حين بلغت قيمة تجارة إعادة التصدير 7,81 مليار درهم.

ووفقاً لبيانات مركز الإحصاء - أبوظبي، تستمر المملكة العربية السعودية في تصدر المركز الأول ضمن قائمة أكثر الدول تجارة مع أبوظبي، حيث وصلت قيمة التبادل التجاري بين

العاصمة الإماراتية أبوظبي تكثف إجراءاتها لدعم قطاع الاستيراد والتصدير وتعزز من ترسيخ مكانة الإمارة البارزة على خريطة التجارة العالمية بوصفها بوابة رئيسة للنقل.

للتصدير



ما يناهز 799,7 مليون درهم، توزعت بين الواردات التي بلغت قيمتها 589,6 مليون درهم، والصادرات بقيمة 85,6 مليون درهم وإعادة التصدير بقيمة 125,4 مليون درهم. وبحسب البيانات الصادرة عن الإدارة العامة لجمارك أبوظبي، فقد بلغ إجمالي وزن تجارة أبوظبي الخارجية من المنتجات الدوائية والصيدلانية في الفترة المرسودة نحو 2,3 ألف طن وذلك من خلال 1469 معاملة. وأشارت وكالة أنباء الإمارات (وام) إلى أن المنتجات الدوائية والصيدلانية التي تعد من أهم المواد الاستراتيجية قد شهدت

الجانبين إلى 8,531 مليار درهم، وهي تشكل 23% من إجمالي تجارة الإمارة خلال فترة الرصد. وجاءت الولايات المتحدة الأميركية بالمركز الثاني، بقيمة بلغت 2,4 مليار درهم، تلتها المملكة المتحدة واليابان بقيمة 1,8 مليار درهم و1,74 مليار درهم على التوالي. وكانت الأدوية والمنتجات الصيدلانية ضمن قائمة السلع الأكثر تداولاً، حيث وصلت قيمة تجارة أبوظبي من هذه المنتجات في الربع الأول من العام الحالي إلى



— معالي محمد علي
الشفراء الحمادي،
رئيس دائرة التنمية
الاقتصادية - أبوظبي.

تنظيم بيانات الإيداع والإخراج من المستودعات الجمركية من دون الحاجة إلى دفع رسوم الخدمات. وشملت الحوافز الاقتصادية أيضاً، التمديد في فترة الترانزيت من 3 أيام إلى 5 أيام، حيث أصبح بإمكان الشركات نقل شحناتها وفق وضع الترانزيت الجمركي خلال مهلة تصل إلى 5 أيام لغايات وصول البضاعة إلى مقصدها. إضافة إلى إلغاء رسم رد التأمين الخاص بالتأمين عن الإدخال المؤقت والاكفاء باستيفاء رسم خدمة قدره 50 درهماً نظير خدمة رد التأمين عن إعادة تصدير بضائع تحت وضع الإدخال المؤقت.

يقول راشد لاجع المنصوري، مدير عام الإدارة العامة لجمارك أبوظبي: «إن حزمة الحوافز الاقتصادية التي تم إطلاقها تأتي في إطار جهود حكومة أبوظبي في دعم المنظومة الاقتصادية والشركات، خاصة الصغيرة

تصاعد الطلب عليها، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تحتاج العالم، حيث تحرص جمارك أبوظبي على وصولها إلى الأسواق وضمان سلامتها وتأمين احتياجات المجتمع منها بكفاءة عالية.

وفي إطار دعمها للقطاعات الحيوية والشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلقت جمارك أبوظبي مؤخراً حزمة حوافز اقتصادية تشمل 7 محاور لدعم المستوردين والتخفيف من تداعيات الظروف الاستثنائية الراهنة.

وأفادت جمارك أبوظبي، أن الحزمة تشمل تأجيل دفع الرسوم الجمركية للمستوردين لمدة 90 يوماً، وذلك من خلال حسابات التسهيلات التي يتم فتحها للعملاء في جمارك أبوظبي، والتي يتم بموجبها تأجيل دفع الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع التي تم إدخالها إلى الدولة ولمدة 3 شهور من تاريخ البيان الجمركي. إضافة إلى قبول الضمانات المؤسسية عوضاً عن الضمانات البنكية الخاصة بحسابات العميل، عبر منح ميزة الضمان المؤسسي للشركات، حيث يتم تحديد قيمة الضمان عن الرسوم الجمركية لبيانات الاستيراد والإدخال المؤقت والتراخيص بموجب طلب وكتاب ضمان صادر عن الشركة الراغبة بالحصول على هذه الميزة.

وتهدف هذه الحزمة التي أعلنت عنها الدائرة العامة لجمارك أبوظبي، إلى دعم القطاعات الحيوية والشركات الصغيرة منها والمتوسطة خاصة، لتخطي التحديات التي تفرضها جائحة كورونا.

كما شملت الحوافز الاقتصادية، خدمات التخليص المسبق قبل وصول الشحنة من خلال إمكانية تخليص البضائع قبل وصولها إلى الدولة باستخدام نظام العمليات الجمركية الذي من شأنه توفير الوقت والتكاليف على الشركات، فضلاً عن خدمات التخليص الذاتي التي تتيح للشركات تخليص شحناتها بنفسها وفق الضوابط الخاصة بالتراخيص الجمركية ومن دون اللجوء إلى مخلص جمركي.

وستتمكن الشركات أيضاً، من ترخيص المستودعات الجمركية من دون رسوم، حيث بإمكان الشركات إصدار رخصة مستودعات جمركية دون الحاجة إلى دفع رسوم الترخيص في الوقت الراهن. كما أنه بإمكان الشركات

↓ توفر جمارك
أبوظبي خدمات
التخليص المسبق
قبل وصول الشحنة.



سلسلة من المنتديات عبر تقنية التواصل الإلكتروني لزيادة وعي قادة قطاع الأعمال والشركات الإماراتية حول أهمية الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية التي يوفرها مكتب أبوظبي للصادرات. ومن خلال مختلف غرف التجارة والصناعة، سيتمكن مكتب أبوظبي للصادرات من التواصل مع أعضائها، خاصة الشركات الوطنية المصنعة، ودعوتهم للمشاركة في ورش العمل والمنتديات التثقيفية عبر الإنترنت وغيرها من الندوات الإلكترونية. وأشار محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، رئيس اللجنة التنفيذية للصادرات، إلى ضرورة تفعيل آليات اقتصادية تتسم بالتخطيط على المدى الطويل، حيث يقول: «يشكل الوضع العالمي الراهن تحديات عدة، ليس فقط على صعيد الشركات الإماراتية وقدرتها على التصدير، بل يتعداها ليشمل المستوردين والشركات حول العالم. فكلهما يتعامل مع قضايا ملحة ترتبط بتوفير السيولة النقدية اللازمة، وتأخر تحويل المستحقات للموردين وتأمين التمويل اللازم لتغطية عقودهم التجارية».

وأضاف السويدي: «يعمل أبوظبي للصادرات على توفير حلول لهذه التحديات لتمكين الشركات الإماراتية والمستوردين من خارج الدولة من تمويل عقود الاستيراد والتصدير فيما بينهم، ما يعود بالنفع المتبادل على كليهما بشكل أسرع وأكثر سهولة».

وفي هذا السياق، خصص «أدكس» مبلغ 550 مليون درهم (150 مليون دولار أميركي) ضمن حملته الوطنية التي تسهم في مساعدة قادة قطاع الأعمال والشركات في الدولة على استخدام الحلول والخدمات المالية التي يوفرها المكتب لدعم توسع صادرات الشركات الإماراتية في الأسواق العالمية، وتسريع وتيرة تعافي الاقتصاد الوطني من التحديات العالمية التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد - 19).

يقول السويدي: «نتطلع إلى أن تتمكن جميع الشركات الإماراتية من الاستفادة من الأدوات والحلول المالية التي

لمبنى دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي في العاصمة الإماراتية.



«نتطلع إلى أن تتمكن جميع الشركات الإماراتية من الاستفادة من الأدوات والحلول المالية التي يوفرها مكتب أدكس بشكل مستمر، ما يعزز من تنافسية إمارة أبوظبي ويضمن استمرارية الأعمال للشركات في جميع القطاعات».

محمد سيف السويدي،

مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية، رئيس اللجنة التنفيذية للصادرات

والمتوسطة بشكل مستمر، ما يعزز من تنافسية إمارة أبوظبي ويضمن استمرارية الأعمال للشركات في جميع القطاعات».

من جهة أخرى، أعلن مكتب أبوظبي للصادرات (أدكس) الذي تم تأسيسه من قبل صندوق أبوظبي للتنمية عام 2019 بهدف الإسهام في زيادة حجم الصادرات الوطنية ودعم نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع النفط، عن تخصيص 550 مليون درهم (150 مليون دولار أميركي) في شهر مارس المنصرم لتمويل المستوردين والمشتريين من خارج الدولة لتمكينهم من شراء السلع أو الخدمات الإماراتية لعام 2020. فالمكتب يعتمد على تشجيع استيراد السلع والخدمات من دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفير خدمات التمويل والائتمان وصرف قيمة السلع، أو الخدمات مباشرة إلى الشركات الوطنية بعد استيفاء جميع الشروط والأحكام وتوفير تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة تنافسية.

ويعمل مكتب أبوظبي للصادرات في إطار استراتيجيته، على بناء شراكات مع مؤسسات التنمية الاقتصادية والغرف التجارية في مختلف أنحاء الدولة للتعاون والتنسيق لعقد





← راشد لاج المنصوري،
مدير عام الإدارة العامة
لجمارك أبوظبي.

تسديد المستحقات المالية للشركات الإماراتية، ما يعمل على تحسين السيولة النقدية لديهم. ويمكننا مساعدتهم أيضاً من خلال قاعدة بياناتنا الواسعة، للوصول إلى أسواق جديدة وتخفيض تكلفة التصدير». علاوة على ذلك، أعلنت دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي عن مشروع «بوابة أبوظبي للتصدير»، المنصة

ل وصلت قيمة تجارة
أبوظبي من الأدوية
والمنتجات الصيدلانية
في الربع الأول من العام
الحالي إلى ما يناهز
799,7 مليون درهم.

يوفرها مكتب أدكس، بما يسهم في تحقيق نمو أعمالها وتعزيز جهودها نحو توسيع وتطوير آفاق أنشطتها التجارية بشكل مستدام، وتوسيع قدراتها على المدى الطويل والدفع باستراتيجيتها الوطنية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد نحو المستقبل. نريدهم أن يعلموا أن مكتب أبوظبي للصادرات هنا لدعمهم، ليس فقط خلال مرحلة تعافي الاقتصاد من أثر وباء كورونا، لكن أيضاً خلال مسيرة توسعة أعمالهم وتحفيز مسيرة التنوع الاقتصادي الوطنية المستقبلية.

وأشار السويدي أيضاً، إلى أن الجميع يتشاركون مسؤولية دعم الوضع المالي وتنمية الشركات الوطنية، وأن العمل بشكل مباشر مع غرف التجارة والمؤسسات الحكومية التي تقود مجتمع الصادرات المحلي، يمكن ضمان تحلي الشركات الوطنية بالوعي اللازم حول كيفية استخدام والاستفادة من الخدمات المتاحة ومساعدتها في تمكين أعمالها خلال هذه المرحلة الحرجة والمستقبل.

وفي شهر مايو أيضاً، تعاون مكتب أبوظبي للصادرات مع شركة الاتحاد لايمان الصادرات لتعزيز عدد من المنتجات المالية المتوافرة أمام الشركات الإماراتية لمساعدتها. وكجزء من منظومة التعاون هذه، سيتمكن مصدرو دولة الإمارات العربية المتحدة من الولوج إلى قاعدة بيانات شركة الاتحاد لايمان الصادرات التي تضم ما يزيد على 300 مليون شركة حول العالم، وبالتالي التواصل مع متعاملين جدد.

يقول ماسيمو فالسيوني، الرئيس التنفيذي في شركة الاتحاد لايمان الصادرات: «يمكننا معاً المساعدة في تعزيز وتوفير السيولة النقدية للشركات والمصدرين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمكينهم من تطوير وتوسيع أعمالهم بشكل آمن. كما يمكننا التأكد بشكل مسبق من





إمارة أبوظبي في رفع معدل الصادرات ونمو تجارة المنشآت الوطنية في الأسواق العالمية».

في هذا السياق، سيقوم فريق العمل المعني بإنجاز المشروع بشكل دوري على دراسة احتياجات الشركات المحلية وحجم الطلب في الأسواق الخارجية، ثم إضافة عدد من الأسواق العالمية والقطاعات المستهدفة، إلى جانب حزمة من الخدمات الرقمية الذكية المتنوعة التي تدعم هذه الشركات وتعزز من قدراتها وإمكاناتها في التصدير.

من جهته، أفاد بدر الجنيبي مدير إدارة دعم التجارة الخارجية والصادرات بالإنابة بالدائرة، بأن الدائرة من خلال تنفيذ هذا المشروع تسعى إلى تقديم المزيد من الدعم للشركات المحلية المصدرة، وذلك من خلال الزيارات الميدانية المستمرة وورش العمل واللقاءات التي تهدف إلى الاطلاع على تحدياتها واحتياجاتها وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. *

↑ مبنى الإدارة العامة
لجمارك أبوظبي..

المعلوماتية التي توفر خيارات تسويق 100 منتج محلي بمواصفات تجارية عالية في 10 قطاعات اقتصادية إلى أكثر من 60 سوقاً مستهدفاً على مستوى العالم، بهدف مساعدة المصدرين المحليين في دعم إجمالي الناتج المحلي.

ومن المقرر أن يتم إطلاق المرحلة الأولى من مشروع المنصة في شهر أغسطس المقبل، وتضم نحو 20 خدمة متنوعة، إضافة إلى توفير حزمة من بيانات وإحصاءات المنتجات المحلية الأكثر تصديراً، فضلاً عن بيانات الأداء الاقتصادي للقطاعات الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة إمارة أبوظبي.

يقول معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي: «تشكل البوابة حافزاً جديداً، إذ ستحتوي على مجموعة من الحلول التقنية المبتكرة والمحتوى الرقمي الذي يواكب تطورات حكومة

المزايا التي يوفرها مكتب أبوظبي للصادرات

أسعار فائدة
تنافسية.

تسهيلات ائتمانية
قصيرة ومتوسطة
وطويلة الأجل
تصل حتى
15 سنة.

تمويل منتجات
وخدمات توفرها
شركات في الخارج،
بحيث لا تقل
حصة المساهمة
الإماراتية فيها
عن 30%.

يكون التمويل
على شكل
قرض متناقص
أو تسهيل
ائتماني دوري.

صرف قيمة
السلع أو الخدمات
مباشرة إلى
الشركات الوطنية
بعد استيفاء جميع
الشروط والأحكام.

تشجيع استيراد
السلع والخدمات
من دولة الإمارات
العربية المتحدة
عبر توفير
خدمات التمويل
والائتمان.

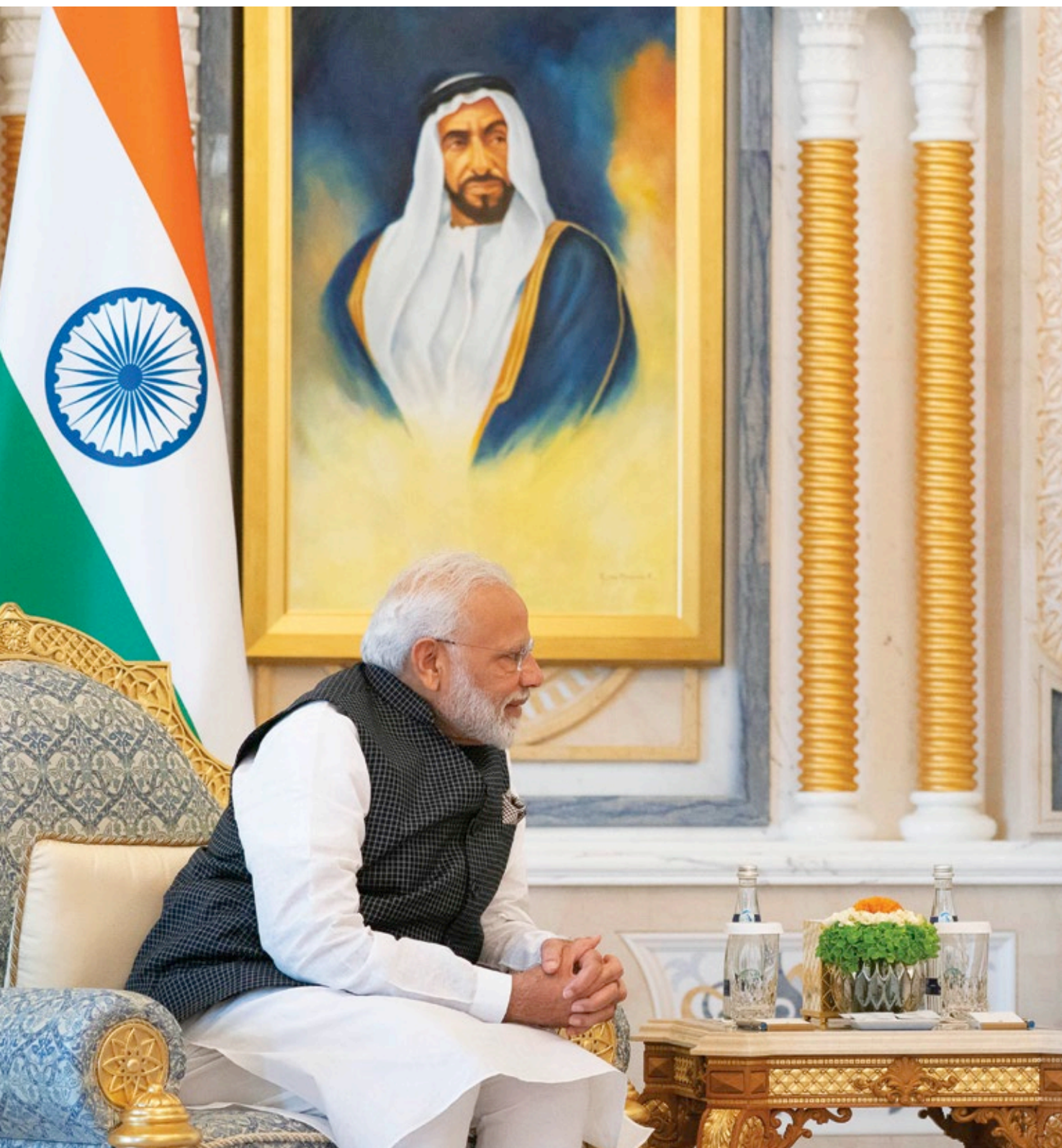
علاقات راسخة..

العلاقات المتبادلة بين الإمارات العربية المتحدة والهند تشهد نمواً غير مسبوق بفضل الاتفاقات الاقتصادية والاحترام الثقافي المتبادل.

كان للهند علاقات قديمة مع الإمارات العربية المتحدة التي كانت إحدى دول منطقة الخليج على خط التجارة الهندي للتوابل. وقد تطورت العلاقات الإماراتية - الهندية بشكل كبير بعدما شهدت الدولة من اكتشاف النفط الذي انعكس على القطاع الاقتصادي. كما أن هذه العلاقات شهدت تطوراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية التي تم فيها توقيع اتفاقيات شراكة ومذكرات تفاهم وغيرها.

وأوضح معالي بيوش غويال، وزير السكك الحديدية والتجارة والصناعة في حكومة الهند، في ختام اجتماع العمل الاستثماري الإماراتي - الهندي المشترك السابع بأبوظبي، أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد واحدة من أكبر المستثمرين في الهند، ومن أهم الشركاء التجاريين لدينا، وسوف تساعد الهند أيضاً في تحقيق هدفنا المتمثل في أن نصبح اقتصاداً بقيمة 5 تريليونات دولار أميركي. وأضاف معاليه: «إن فريق العمل الإماراتي - الهندي المشترك رفيع المستوى يعد ركيزة مهمة لعلاقتنا الاقتصادية العميقة، وهو منصة تواصل نعبر من خلالها عن متطلباتنا ورؤيتنا المتبادلة للمستقبل، وقد ساعد في تعزيز الاستثمارات الثنائية والتعاون».

لقد تأسس فريق العمل الإماراتي - الهندي المشترك رفيع المستوى عام 2012، ويعد مثلاً يُحتذى حول كيفية عمل الدول سوياً بهدف تعزيز العلاقات المشتركة. وفي صيف العام الماضي أفاد سعادة نغديب سينغ سوري، سفير جمهورية الهند لدى الدولة سابقاً، بأنه يمكن القول إن البلدين الصديقين يخلان حقبة ذهبية في علاقتهما الوطيدة.



«يعمل كل من البلدين بشكل وثيق وعن كُتب لتحقيق هدف استثمار 75 مليار دولار أميركي بينهما. إنني أشعر بالفخر تجاه النمو المطرد في العلاقة التي تربطهما».

ناريندار مودي،
رئيس وزراء الهند



وأضاف معاليه: «هناك العديد من شركاتنا التي تستثمر في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعمل كل من الطرفين بشكل وثيق وعن كُتب لتحقيق هدف استثمار 75 مليار دولار أميركي بين البلدين. إنني أشعر بالفخر تجاه النمو المطرد في العلاقة بين الدولتين».

وفي اجتماع ضم معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة، ومعالي ناريندار مودي رئيس الوزراء الهندي، على هامش مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في الدورة التاسعة لقمّة «غوجارات الحيوية 2019» بالهند، ناقش الطرفان ترسيخ العلاقات والروابط المشتركة بين البلدين وسبل تبادل الخبرات وغيرها.

وفي كلمته أمام الحاضرين في القمة، أشار معالي الدكتور الزيودي إلى أن قيمة الاستثمارات الإماراتية في الهند تبلغ 8 مليارات دولار أميركي، منها 5,33 مليار دولار أميركي على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، ما يجعل دولة الإمارات العربية المتحدة تتبوأ المرتبة العاشرة بين أكبر المستثمرين في الهند، من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف معاليه: «تتركز غالبية الاستثمارات الإماراتية في الهند على قطاعات الخدمات والطاقة والإنشاءات والنقل الجوي والضيافة والفندقة».

ومن أهم الأحداث بين البلدين الصديقين مؤخراً، برزت اتفاقية تبادل العملات عام 2018، وبموجب هذه الاتفاقية سوف تتمكن مختلف الشركات والمؤسسات والأعمال من كلا الطرفين من الاستغناء عن الدولار الأميركي وغيرها من العملات الأجنبية والتجارة مباشرة باستخدام الدرهم الإماراتي والروبية الهندية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر الكثير على مجتمعات الأعمال لدى البلدين.

على نحو متصل، يأتي ضمان أمن الطاقة الهندي على رأس أولويات الإمارات العربية المتحدة، حيث تعد شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، شركة النفط والغاز الأجنبية الوحيدة حتى الآن التي تستثمر في برنامج احتياطي النفط الخام الهندي. كما أنها شريك رئيس في مشروع لبناء واحد من أكبر مجمعات تكرير النفط والبتروكيماويات في الهند التي سيتم تشييدها في راتناجي في ولاية ماهاراشترا.

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء الهندي ناريندار مودي خلال زيارته إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2019.

↓ أرسلت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، مساعدات طبية إلى الهند لدعمها في مواجهة فيروس كورونا المستجد.



ومن 180 مليون دولار أميركي في سبعينيات القرن الماضي، ارتفع حجم التجارة بين البلدين بشكل كبير ليصل إلى 57 مليار دولار أميركي في عام 2018، قبل أن يصل إلى 60 مليار دولار أميركي خلال العام المالي 2018 - 2019، حيث بلغت الصادرات الهندية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 30,2 مليار دولار أميركي في الفترة نفسها، في حين بلغت صادرات الإمارات إلى الهند 29,8 مليار دولار أميركي، الأرقام التي تجعل من الهند أكبر شريك تجاري للإمارات، والتي تجعل أيضاً من الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد الصين والولايات المتحدة الأميركية.

إلى ذلك، شهدت العلاقات الإماراتية - الهندية نمواً ملحوظاً بعد زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندار مودي، دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر أغسطس من عام 2015، حيث كان أول رئيس وزراء يزور الدولة على مر 34 عاماً، ثم كانت الزيارة الثالثة له في شهر أغسطس العالم الماضي خلال أربع سنوات.

وذكر رئيس الوزراء الهندي لوكالة أنباء الإمارات (وام)، أن الهند شرعت في طريقها الطموح، وهو قابل للتحقيق بحلول 2024 - 2025، إذ تستهدف استثمارات بقيمة 1,7 تريليون دولار أميركي في السنوات الخمس المقبلة. ولتحقيق هذه الرؤية، تعمل الحكومة الهندية على تشجيع التدفقات الاستثمارية من المصادر المحلية والخارجية.



المتعدد الثقافات في دولة الإمارات العربية المتحدة للاطلاع على فكر رجلين يحملان القيم والمبادئ نفسها، لكنهما من خلفيات ثقافية مختلفة».

في الأشهر القليلة الماضية، تواصل البلدان بشكل مستمر بهدف الاطلاع على الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كورونا. وذكر بيان صادر عن وكالة أنباء الإمارات (وام)، أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند تشهد استقراراً في الفترة الحالية، ولم تتأثر بتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي يعكس سبل التعاون الفاعل والتنسيق المستمر بين البلدين الصديقين خلال هذه الأزمة.

وقد عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر مايو الفائت، إلى إرسال سبعة أطنان متربة من المساعدات الطبية إلى الهند لدعمها في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) والحد من انتشاره. وسيستفيد منها ما يزيد على 7 آلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية لتعزيز جهودهم في احتواء تفشي الفيروس.

في هذا، يقول سعادة الدكتور أحمد عبد الرحمن البنا، سفير الإمارات العربية المتحدة لدى الهند: «تأتي هذه المساعدات الإماراتية للهند تقديراً لعلاقات الصداقة الوطيدة التي تربط البلدين على مر السنين».

معالى الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة، ومعالى ناريندار مودي رئيس الوزراء الهندي، في لقاء جمع بينهما العام الماضي.

أحد اجتماعات العمل الإماراتي - الهندي المشترك رفيع المستوى.

متحف زايد غاندي الرقمي.

كما وقعت اتفاقية تعاون استراتيجية في قطاع الطاقة بين الدولة والهند في شهر مارس العام الماضي، وقد أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) عن توقيع اتفاقيات نجم بموجبها ائتلاف يضم شركتي نفط هندية، وهما مؤسسة بهارت بتروليوم كوربوريشن المحدودة ومؤسسة النفط الهندية المحدودة، والحصول على حقوق استكشاف النفط والغاز في المنطقة البرية رقم 1. وبموجب شروط هذه الاتفاقية، سيحصل ائتلاف الشركات الهندية على حصة 100% في مرحلة الاستكشاف، وسيستثمر 626 مليون درهم (170 مليون دولار أميركي)، بما في ذلك رسم المشاركة، وسيقومان باستكشاف وتقييم فرص النفط والغاز في المنطقة البرية رقم 1. ووفقاً لبيانات صادرة عن الأمم المتحدة في شهر سبتمبر من العام الماضي، فإن عدد أصحاب الجنسية الهندية الذين يعيشون تحت سماء الإمارات العربية المتحدة يصل إلى 3,3 ملايين نسمة، الرقم الذي يعد أكبر تكتل للجالية الهندية خارج بلادهم.

وعلى ضوء ذلك، تسهم الجالية الهندية في الخارج بشكل جذري في الاقتصاد الهندي. ووفقاً لإحصاءات صادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فقد قام المغتربون من الجنسية الهندية بتحويل ما يناهز 80,96 مليار درهم (22,04 مليار دولار أميركي) إلى الهند خلال النصف الأول من عام 2019. وكان ما نسبته 37% من إجمالي الحوالات الأجنبية إلى خارج الدولة خلال الربع الثاني من عام 2019 قد توجهت إلى الهند، وذلك نظراً إلى عدد المقيمين والزوار إلى الدولة من الجالية الهندية.

من ناحية أخرى، تربط الإمارات العربية المتحدة والهند علاقات ثقافية وطيدة. ففي العام الماضي قامت وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بتدشين متحف زايد غاندي الرقمي في جزيرة السعديات بالعاصمة الإماراتية أبوظبي. بالتعاون مع متحف غاندي الرقمي في نيودلهي، وذلك احتفاءً بالقيم الإنسانية للقائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ومهاتما غاندي الزعيم الهندي الأسبق. وفي هذا الشأن تقول معالي نورة الكعبي، وزير الثقافة وتنمية المعرفة: «يسلط المتحف الضوء على فكر ورؤية قائدين مميزين في مجالات البناء والتنمية والعطاء الإنسانية والبيئة. كما يمثل نافذة للجمهور المحلي



غرفة أبوظبي تنظم سلسلة من الاجتماعات بين القطاعين العام والخاص

حضر الاجتماع كل من سعادة راشد عبدالكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الاقتصادية، وسعادة طارق عبد القادر بن هندي مدير عام مكتب أبوظبي للاستثمار، إلى جانب فريق عمل مكون من غرفة التجارة الأميركية (أبوظبي ودبي) ومجلس الأعمال البريطاني والأسترالي والكندي. وقد ثمن ممثلو القطاع الخاص الجهود التي تبذلها الحكومة الإماراتية بوجه عام، وحكومة أبوظبي بوجه خاص، لمكافحة انتشار فيروس كوفيد - 19 والإجراءات الوقائية والاحترازية المتكاملة والشاملة التي اعتمدها القيادة الرشيدة للمحافظة على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وجميع أفراد المجتمع. كما أشادوا بكم المبادرات الاقتصادية والحزم التحفيزية التي طرحتها الحكومة لدعم الاقتصاد والمؤسسات والتخفيف عن الشركات العاملة بمختلف فئاتها، الأمر الذي يضمن استمرارية الأعمال بشكل صحي وسليم. إلى ذلك، توجهوا بالشكر لغرفة أبوظبي لتبنيها تنظيم اللقاء بين القطاعين العام والخاص، بحيث مكّنهم ذلك من طرح آرائهم ونقل تطلعاتهم ومقترحاتهم للجهات الحكومية المختصة، مشيدين باستمرار غرفة أبوظبي بتنظيم هذه الاجتماعات بشكل منظم وشفاف ومستمر، الأمر الذي يعكس دورها في دعم مجتمع الأعمال وتفعيل دور القطاع الخاص بإمارة أبوظبي.

أطلقت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي مؤخراً، مبادرة جديدة تتضمن عدداً من اجتماعات الأعمال الافتراضية عن بُعد بين القطاعين العام والخاص في الإمارة، لإتاحة فرصة المناقشة وطرح الأفكار المبتكرة بهدف تذليل الصعاب التي تفرضها جائحة كورونا. يقول سعادة محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي: «إن الغرفة تواصل دعمها للجهود الحثيثة لحكومة إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام في مواجهة التحديات وإدارة الأزمات، ما يضمن استمرارية الأعمال وتنظيمها». وأشاد سعادته، بحزمة المبادرات الاقتصادية المحفزة التي أطلقتها القيادة الرشيدة لحكومة أبوظبي، والتي تواكب التطورات وتواجه التحديات وتعمل بحلول استباقية على حماية المكتسبات، وتوفير دعم الاستقرار الاقتصادي في إمارة أبوظبي، من خلال الاستمرار في تنفيذ المشروعات التنموية ودعم قطاعات الأعمال وتفعيل دور القطاع الخاص. تم خلال الاجتماع، استعراض الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها حكومة أبوظبي لتحفيز اقتصاد الإمارة في ظل الأزمة الحالية، وما يمر به الاقتصاد العالمي من تداعيات. كما تخلله مناقشة هذه المبادرات وآلية العمل بها على المستويات كافة، ما يسهم في تعزيز استمرارية الأعمال وضمان كفاءتها.



جلسة استشارية «عن بُعد» تحقق نجاحاً

الاستراتيجية الخمسية للمجلس التي تهدف إلى رفع مستوى وعي المرأة بالتوجه نحو ريادة الأعمال بوصفه مساراً مهنيّاً للمشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية، وزيادة فرص مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، وذلك من خلال التدريب والتأهيل والاستشارات واحتضان المشروعات الناشئة وفق أحدث المستجدات وأفضل الممارسات.

والتساؤلات، وهي كيف تحافظ على مكانتك في السوق؟ كيفية استمرارية تدفق الخدمات وعوائد لا تتوقف؟ وكيف تتعامل مع عملائك القدامى، وهل تتوسع دائرتهم أم تقتلص، في الأزمات؟ يُذكر أن تنظيم هذه الجلسة جاء بالتعاون مع البرنامج الوطني التابع لوزارة الاقتصاد وأكاديمية دبي لريادة الأعمال، وضمن الخطة

نظم مجلس سيدات أعمال أبوظبي التابع لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي جلسة استشارية «عن بُعد» لسيدات ورائدات الأعمال ومبدعات مؤخرًا يعملن في دولة الإمارات العربية المتحدة. وجرى تنظيم هذه الجلسة الاستشارية التي شارك بها 50 سيدة من رواد الأعمال والمبدعات تحت عنوان «تعزيز التسويق والمبيعات في ظل الأزمة»، حيث تضمنت عدداً من المحاور